

مقومات استخدام الوسائل الالكترونية في انتخاب مجلس النواب العراقي "دراسة مقارنة"

The elements of using electronic means in electing members of the House of Representatives "a comparative study"

بحث مشترك مقدم من قبل

أستاذ القانون الدستوري الدكتور ياسر عطوي عبود

الباحثة غدير محسن كاظم

جامعة كربلاء / كلية القانون

الخلاصة

بسبب التطور التكنولوجي المتسارع في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، كان لا بد له ان يصل إلى العملية الانتخابية ويدخل في تنظيم جميع مراحلها، بدأ بتسجيل الناخبين وانتهاءً بفرز نتائج الانتخابات والإعلان عنها، مما أدى إلى استخدام الوسائل الالكترونية والتكنولوجيا بمختلف أنواعها ومسمياتها في تنظيم الانتخابات النيابية، ويتطلب هذا الاستخدام توفير قاعدة أساسية تشتمل على مقومات عديدة، تمثل نقطة الانطلاق للبدء باستخدام هذه الوسائل في الانتخابات، وتتمثل في تقيف وتوعية الناخبين بتكنولوجيا الانتخابات، والعمل على توفير الاعتماد المالي والإداري اللازم لتنظيم استخدام التكنولوجيا، وضرورة وجود تأطير قانوني ومؤسسي لاستخدام التكنولوجيا والوسائل الالكترونية، ويؤدي عدم توفر هذه المقومات إلى حدوث مشاكل عديدة تظهر في سياق العملية الانتخابية وتقلل ثقة الناخبين والأوساط السياسية في الجهة المنظمة لها، وتؤدي بالتالي إلى عدم قبول النتائج الصادرة عنها.

الكلمات المفتاحية : الوسائل الالكترونية، انتخابات مجلس النواب، مقومات استخدام الوسائل الالكترونية، تكنولوجيا الانتخابات.

Abstract.

Because of the rapid technological development in various fields of life, including politics, this development had to reach the electoral process and enter into the organization of all its stages. In organizing and managing the parliamentary elections, this use requires providing a basic base that includes many elements that represent the starting point to start using these means in the elections, which is represented in educating and educating voters about the election technology and the devices used in it, and working to provide the financial and administrative approval necessary to organize the use of Technology, and the need for a legal and institutional framework for the use of technology and electronic means. The lack of these components leads to the occurrence of many problems that appear in the context of the electoral process and reduces the confidence of voters and political circles in the organizing body, and thus leads to the non-acceptance of the results issued by it.

Keywords: electronic means, parliament elections, elements of using electronic means, election technology

المقدمة.

تعدّ الانتخابات إحدى مقومات نظام الحكم الصالح في الحياة الديمقراطية، وتعدّ وسيلة يمارس المواطنين من خلالها حقوقهم السياسية، وتتجسد هذه الوسيلة في الانتخابات التي يتم من خلالها مشاركة الشعب في صنع القرار والاختيار المناسب للطبقة السياسية الحاكمة من خلال صناديق الاقتراع، ونتيجة للأهمية الكبيرة للعملية الانتخابية، وجهت معظم الدول جهودها إلى العناية والاهتمام البالغ بالطريقة والآلية التي تتم بها هذه العملية، لذلك شهدت تطوراً ملحوظاً في الوسائل والمعدات المنظمة لسير مختلف مراحلها، ترتب عليه إدخال التكنولوجيا والوسائل الإلكترونية بمختلف أنواعها ومسمياتها في تنظيم وإدارة الانتخابات البرلمانية، والابتعاد تدريجياً عن الوسائل والأساليب الورقية والتقليدية، لكن هذا الاستخدام يحتاج إلى مرتكزات أساسية يجب العمل على توفيرها قبل البدء باستخدام التكنولوجيا في الانتخابات، وهذا المرتكزات تمثل نقطة الانطلاق للتحوّل إلى نظام الانتخابات الإلكترونية، وتتجسد في عدّة مقومات ينبغي لكل دولة تروم استخدام الوسائل الإلكترونية في الانتخابات توفيرها وتطوير الموجود منها، وتتجسد هذه المقومات في تثقيف الناخبين وتعريفهم بمفهوم الانتخابات الإلكترونية، وتوفير الاعتماد والدعم المالي والإداري اللازم لها، فضلاً عن ضرورة وجود بناء قانوني ومؤسسي رصين تقوم عليه الانتخابات الإلكترونية، يتولى بالتنظيم الوسائل المستخدمة في هذه الانتخابات.

ثانياً / أهمية البحث.

تبرز أهمية الدراسة في بيان المتطلبات والمرتكزات الأساسية لاستخدام الوسائل الإلكترونية في انتخابات مجلس النواب لمعرفة المستوى التنظيمي لها؛ وبيان درجة استعداد وقابلية المقومات المتوفرة على أداء انتخابات الكترونية ذات دقة ومصداقية عالية في إجراءات وسلامة النتائج الصادرة عنها، بالإضافة إلى دراسة مستوى التنظيم القانوني لهذه المقومات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الإمارات العربية المتحدة والعراق، من خلال البحث في قوانين الانتخابات النافذة للدول المذكورة عن المستوى السابق ذكره، وبيان المعوقات التي تقف حائلاً دون تطور استخدام الوسائل الإلكترونية وتنمية مقوماتها الأساسية.

ثالثاً / مشكلة البحث.

تكمن مشكلة البحث في قلة أو ضعف الوعي الانتخابي بالوسائل الإلكترونية الانتخابية وآلية عملها ومميزاتها، بسبب ضعف التربية المدنية السابقة لاستخدام هذه الوسائل، فضلاً عن قلة الخبراء والمختصين العاملين في المجال التكنولوجي الانتخابي، وندرة المتخصصين في هذا الشأن في كوادرات هيئات إدارة الانتخابات، بالإضافة إلى ضعف أو انعدام الإطار القانوني والمؤسسي المنظم لاستخدام الوسائل الإلكترونية، وتبرز الإشكالية أيضاً في بيان أثر توفر أو عدم توفر جميع هذه المقومات أو بعضها على الوسائل الإلكترونية المستخدمة في العملية الانتخابية، بالإضافة إلى توضيح درجة توفر هذه المقومات في العراق وتقييمها، وانعكاس درجة توفر هذه المقومات واستخدام الوسائل الإلكترونية في الانتخابات على نسبة مشاركة الناخبين في العملية الانتخابية.

رابعاً / هدف البحث.

يهدف البحث إلى بيان أهمية استخدام الوسائل الإلكترونية في الانتخابات، وبيان المقومات الأساسية اللازمة لبدء استخدام هذه الوسائل، وتوضيح علاقة هذه المقومات بنسبة المشاركة في العملية الانتخابية، وأثرها على نزاهة استخدام الوسائل الإلكترونية في انتخابات مجلس النواب، بالإضافة إلى بيان المستوى التنظيمي والتشغيلي لاستخدام هذه الوسائل في العراق، والهدف يشمل أيضاً العمل على الاستفادة من تجارب الدول المقارنة وتطويرها للقضاء على المعوقات التي تعترض استخدام التكنولوجيا في الانتخابات النيابية.

خامساً / منهجية البحث.

سيتم استخدام المنهج الوصفي، لوصف المقومات الأساسية لاستخدام الوسائل الإلكترونية وتوضيح آلية العمل عليها وتوفيرها، والمنهج المقارن من أجل مقارنة مستوى توفر وتنظيم هذه المقومات في الدول المقارنة المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، ودولة الإمارات العربية المتحدة مع المستوى ذاته في

العراق، للاطلاع على تجارب هذه الدول والاستفادة منها، من أجل القضاء على للمشاكل التي تعيق استخدام الوسائل الإلكترونية في العراق وإيجاد الحلول المناسبة لها.

سادساً / خطة البحث .

من أجل توضيح الموضوع على نحو دقيق، سنقسمه إلى ثلاثة مباحث، نتناول في المبحث الأول بيان مقومات تثقيف الناخبين بالوسائل الإلكترونية، في ثلاثة مطالب، ونخصص المبحث الثاني لشرح آلية توفير الاعتماد المالي والكوادر الإدارية اللازمة لشراء واستخدام الأجهزة والمعدات الإلكترونية في مطلبين، وتوضيح درجة توفر هذا الاعتماد في الدول المقارنة والعراق في المطلب الثالث، أما المبحث الثالث فسيتم فيه توضيح التأطير القانوني والمؤسسي لاستخدام الوسائل الإلكترونية في انتخابات مجلس النواب على مطلبين، وبيان مستوى هذا التأطير في الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الإمارات والعراق في المطلب الثالث، وعلى النحو التالي :

المبحث الأول / تثقيف الناخبين بالوسائل الإلكترونية :

يعد تثقيف الناخبين مرحلة مهمة من مراحل العملية الانتخابية، يهدف إلى تعريف الناخبين بحقوقهم الانتخابية وسبل ممارستها، ويعد من مستلزمات نزاهة وشفافية الانتخابات البرلمانية، وتظهر أهمية هذه المرحلة أيضاً في تعريف الناخبين بآلية عمل الوسائل الإلكترونية ومميزاتها والتغيرات التي يحدثها استخدام هذه الوسائل في سياق العملية الانتخابية وفي نزاهة الانتخابات وأمنها، وسنتناول في هذا المطلب مفهوم التثقيف ومراحلها، بالإضافة إلى بيان الآليات المتبعة لتثقيف الناخبين، في مطلبين :

المطلب الأول / مفهوم تثقيف الناخبين :

تعد عملية تثقيف الناخبين عملية ذات طابع مستمر، تدعم نجاح العملية الانتخابية من خلال استهداف الناخبين والتأكيد على استعدادهم وجاهزيتهم ورغبتهم على المشاركة في الحياة السياسية عن طريق ممارسة حقوقهم في اختيار من ينوب عنهم في إدارة الدولة ومؤسساتها؛ إذ يهدف التثقيف إلى توضيح أهمية الانتخابات وإجراءاتها وآليات وطرق التسجيل والتصويت للمواطنين المؤهلين للمشاركة في الانتخابات⁽¹⁾. ولأجل بيان مفهوم التثقيف سيتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، نوضح في الفرع الأول تعريف تثقيف الناخبين وتمييزه عن إعلامهم، ونبين في الفرع الثاني مراحل تثقيف الناخبين بالوسائل الإلكترونية، وكما يأتي:

الفرع الأول / تعريف التثقيف وتمييزه عن الإعلام :

يعرف التثقيف بأنه " كل نشاط تثقيفي يُقام في فترة الانتخابات وبعدها ويهدف إلى نشر ثقافة عامة على الانتخابات لتعزيز الديمقراطية"⁽²⁾. وقد يخلط البعض في المعنى بين (تثقيف الناخبين وإعلامهم) بسبب التداخل الكبير بينهما، إلا إن الاختلاف بينهما يتضح في عدة مجالات، فمن حيث توقيت إجرائها، تقام عملية الإعلام قبل وقت قريب (قياسي) من الانتخابات، بينما يحصل التثقيف على شكل حملات مستمرة تبدأ من تحديد موعد الانتخابات استمراراً إلى ما بعد انتهائها، فيرتبط مستوى نجاح التثقيف بطول مدته ، كذلك الاختلاف من حيث الجهة التي تقوم به، فالإعلام تقوم به هيئات إدارة الانتخابات فقط، أما التثقيف بالإضافة إلى الجهة المختصة بإدارة الانتخابات يمكن أن تقوم به الأحزاب السياسية من خلال حملات الترويج لبرامجها ومرشحيها، ومنظمات المجتمع المدني وكذلك جهات خارجية دولية (مثل المنظمات الدولية)، وأخيراً يختلف إعلام الناخبين عن تثقيفهم من حيث المضمون، فالإعلام غالباً يتضمن معلومات تتمحور حول متى وأين وكيفية التصويت، في حين إن التثقيف يعد جزء لا يتجزأ من المشاركة السياسية في الديمقراطية بشكل عام، و تثقيف الناخبين حول الدور الكبير الذي تؤديه مشاركتهم في الحياة الديمقراطية وصنع القرار السياسي من خلال اختيار ممثليهم⁽³⁾.

الفرع الثاني / مراحل تثقيف الناخبين :

إن تثقيف الناخبين لا يقتصر على مرحلة معينة من مراحل العملية الانتخابية وإنما يشملها جميعاً، فيشمل مرحلة تسجيل الناخبين، من أجل توعية الناخبين بأهمية هذه المرحلة ومعرفة المطلوب منهم والشروط الواجب توفرها في الناخب لغرض الإدلاء بصوته في يوم الاقتراع؛ فضلاً عن تعريفهم بالإجراءات التي ينبغي بلوغها لقياد أسمائهم في سجل الناخبين، إذ إن التسجيل (غالباً) يكون شخصي عن طريق الحضور

إلى مراكز تسجيل الناخبين وهذا يتطلب تعريف وتوجيه الناخب لغرض تثبيت بياناتهم في سجل الناخبين، وغالبًا ما يتم (لدى بعض الدول) استخدام وسائل إلكترونية لغرض التسجيل، إذ تعتمد الدول على أجهزة متطورة لتسجيل الناخبين، أو تتمثل باستمارات يتم ملؤها عن بُعد من خلال شبكة الانترنت عبر المواقع الرسمية لجهات إدارة الانتخابات، ولغرض بيان هذه الإجراءات ينبغي إجراء حملة تثقيف للناخبين على مرحلتين، الأولى تتمثل بتثقيف الناخبين للتسجيل، فهي تعد مرحلة مهمة وبداية لانطلاق عملية الانتخابات، وتتطوي عملية تثقيف الناخبين لمرحلة التسجيل على جملة معلومات ينبغي على الناخب معرفتها كونها تمثل ضماناً ودليل من أجل مشاركته في العملية الانتخابية؛ فتبدأ عملية تثقيف الناخبين لمرحلة التسجيل منذ تحديد موعد الانتخابات من قبل الجهة المختصة وبدء الدعوة إلى الانتخاب، إذ تعمل الإدارة الانتخابية على تثقيف الناخبين من أجل حثهم على التسجيل، وتهدف هذه حملة إلى تحقيق جملة أهداف:

- 1 - رفع الوعي العام لدى الناخبين بعملية التسجيل الإلكتروني، من خلال الحملات والوسائل الإبداعية التي تتبعها هيئات إدارة الانتخابات، بالإضافة إلى توضيح الشروط المطلوبة التي تؤهل الناخب للمشاركة في الانتخابات والحصول على البطاقة الإلكترونية الانتخابية⁽⁴⁾.
- 2 - إجراء عملية التثقيف والتربية المدنية للناخبين (التي تعرف بأنها : برنامج إعلامي أو تثقيفي، يتم تصميمه لزيادة إدراك المواطنين لحقوقهم ومسؤولياتهم ومعرفتهم بها)⁽⁵⁾، من أجل رفع أرقام التسجيل والذي يؤثر على مستويات مشاركة الناخبين المؤهلين، إذ إن أي تأخير في إجراء التثقيف المدني للتسجيل يؤدي إلى العزوف عن مراجعة مراكز التسجيل والتحديث وكل ما يتعلق بالعملية الانتخابية⁽⁶⁾.
- 3 - تبرز أهمية تثقيف الناخبين في مرحلة التسجيل أيضًا في إيضاح مراكز التسجيل وساعات عمل موظفي هذه المراكز من أجل ضمان تثقيف الناخبين للتسجيل، بالإضافة إلى تحديد المعدل الزمني لتقديم طلبات التسجيل أو إجراء أي تغييرات على قوائم الناخبين⁽⁷⁾.
- 4 - إن توعية الناخبين حول عملية التسجيل الإلكتروني، تعتبر مرحلة مهمة كونها توضح التغييرات التي أدخلت على آلية التسجيل والمتطلبات الجديدة التي ترافق هذه التغييرات باعتبار هذه المرحلة ضمان لمشاركة الناخب في الانتخابات⁽⁸⁾.
- 5 - تعد التوعية بعملية التسجيل ذات أثر فعال، خصوصًا للأجيال الجديدة التي تمارس حق الاختيار لأول مرة، إذ غالبًا ما يكون هذا الجيل من طلاب الجامعات أو المدارس، لذلك ينبغي تعريفهم بمرحلة التسجيل الإلكتروني، من خلال حملات تثقيف تقوم بها هيئات إدارة الانتخابات في المدارس والجامعات، حيث يلعب النظام التعليمي دوراً في عملية التنشئة السياسية من خلال دمج الأجيال الجديدة في الحياة السياسية⁽⁹⁾، أما المرحلة الثانية فهي تتعلق بتثقيف الناخبين بعملية الاقتراع، فتعد عملية الاقتراع أهم مرحلة في الانتخابات، لأنها تركز على اختيار الطبقة السياسية الجديدة، إذ تعتبر نشاطات التثقيف والتوعية ضرورية لتعريف المواطنين المؤهلين بحقوقهم وكيفية ممارستها، وتتراوح هذه الأنشطة عادة بين تزويد الناخبين بمعلومات تتعلق بمكان الاقتراع و مواعيده وطريقة إجراءه، فعدم تزويد الناخبين بالمعلومات الصحيحة قد يحول بين الناخبين وممارسة حقوقهم⁽¹⁰⁾. وبسبب أهمية هذه المرحلة ينبغي العمل على تثقيف الناخبين بها، إذ إن التثقيف في هذه المرحلة يحقق عدة أهداف ينبغي الاطلاع عليها، وتتمثل في:

- 1 - فمن الناحية السياسية تسهل عملية تثقيف الناخبين بالوسائل الإلكترونية من الإجراءات المرافقة لعملية الاقتراع ويزيد عدد المشاركين في الانتخابات من خلال تحفيز الناخبين بفوائد ومميزات الاقتراع الإلكتروني، التي تعزز النظام السياسي بأهم ركن من أركان الديمقراطية والمتمثل بالناخبين⁽¹¹⁾.
- 2 - يؤدي التثقيف إلى تزويد الناخبين المؤهلين بشروح لعملية التصويت الإلكتروني خطوة بخطوة والتعرف على كيفية استخدام أجهزة التصويت، وتعريفهم أيضًا بالأسباب التي تدعو إلى استخدام الحبر الانتخابي، وتحديد الوثائق التي يجب على الناخب إن يبرزها عند تواجد في مركز الاقتراع⁽¹²⁾.

- 3 - يؤدي التثقيف أيضاً إلى تعريف الناخبين بالكيفية التي يتم فيها التعامل مع ورقة الاقتراع، إذ إن التثقيف لمرحلة التصويت يعد مهم لضمان جعل الناخبين على دراية كافية بهذه المرحلة، حتى يكونوا قادرين على ممارسة حقهم في التصويت بشكل فعال⁽¹³⁾.
- 4 - إن تعريف الناخب بمزايا الوسائل الالكترونية المستخدمة في التصويت يؤدي إلى تقليل المخاوف والشكوك التي يمكن إن تثار بشأن نزاهة الانتخابات وعدم حدوث تزوير فيها؛ وهو ما يشجع الناخبين ويزيد من رغبتهم على الاقتراع⁽¹⁴⁾.
- 5 - يؤدي التثقيف إلى زيادة القبول الاجتماعي لتكنولوجيا التصويت، ويعزز الثقة بهيئة إدارة الانتخابات والتدابير التي تتخذها لتيسير العملية الانتخابية، وهو ما يساعد على منح الثقة للنظام الجديد الداعم لنزاهة هذه العملية⁽¹⁵⁾.

المطلب الثاني / آليات تثقيف الناخبين :

تختلف الآليات التي قد تتبعها الدول للتثقيف الالكتروني الناخبين، وقبل الخوض في هذه الآليات لا بد من بيان الجهة التي تقع على عاتقها مسؤولية تثقيف الناخبين، ولبيان ذلك سنقسم هذه المطلب إلى فرعين :

الفرع الأول / الجهة المختصة بتثقيف الناخبين :

تقع مسؤولية التثقيف على عاتق هيئات إدارة الانتخابات باعتبارها هيئات تابعة للدولة بالتعاون مع بعض منظمات المجتمع المدني المؤثرة، ووسائل الإعلام، إذ يجب أن يدرك الناخبين أهمية الانتخابات وأسماء المرشحين والأحزاب السياسية وآلية التسجيل والتصويت الالكتروني وإجراءاته، وتحمل هيئة إدارة الانتخابات مسؤولية تزويد الناخبين بهذه المعلومات دون تمييز، قبل مدة محددة من يوم الاقتراع، واطاحة المعلومات الكافية في محطات الاقتراع لتوجيه الناخبين للإدلاء بأصواتهم⁽¹⁶⁾، حيث تعد مسؤولية توعية الناخبين واطلاعهم على تفاصيل العملية الانتخابية من المسؤوليات التي ما انفكت تضاف إلى مهام الإدارة الانتخابية بشكل واضح ومتزايد، ومن الأفضل إن ينص الإطار القانوني على مهام تتعلق بتوعية الناخبين واطلاعهم على حيثيات العملية الانتخابية كجزء من المسؤوليات الملقاة على عاتق هيئة إدارة الانتخابات، بسبب أهمية ذلك في تعزيز العملية الانتخابية، وخاصة في الديمقراطيات الناشئة التي يحتاج فيها المواطنون بشكل عام والناخبون بشكل خاص إلى فهم العملية الانتخابية واستيعابها شكلاً ومضموناً⁽¹⁷⁾، ومن أجل تحقيق ما تقدم ذكره نظمت القوانين الانتخابية مسؤوليات ومهام الإدارة الانتخابية، وإحدى هذه المسؤوليات هي تثقيف الناخبين وتوعيتهم، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تكون لجنة مساعدة الانتخابات الفيدرالية هي المسؤولة عن عملية التثقيف والارشاد بآليات ووسائل متعددة تتبعها اللجنة، نص عليها قانون مساعدة أمريكا في التصويت لعام 2002⁽¹⁸⁾. ونصت التعليمات التنفيذية للانتخابات المجلس الوطني الاتحادي لعام 2019 في الإمارات في المادة (17) على مهام لجان الإمارات الانتخابية ومن هذه المهام " الاسهام في جهود التوعية والتثقيف المتعلقة بالانتخابات ووضع القواعد والارشادات اللازمة لسير العملية الانتخابية " وتعد هذه اللجان فرعية تنبثق من اللجنة الوطنية للانتخابات⁽¹⁹⁾. إما في العراق فقد وضع قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مهمة تثقيف الناخبين على عاتق مجلس المفوضين، إذ نص على " نشر الثقافة الانتخابية وتوعية الناخبين وتعزيز الممارسة الديمقراطية بالوسائل المتاحة"⁽²⁰⁾.

الفرع الثاني / آليات تثقيف الناخبين في الدول المقارنة والعراق :

تختلف الآليات المتبعة في تثقيف الناخبين بالوسائل الالكترونية المستخدمة في الانتخابات من دولة إلى أخرى⁽²¹⁾، إلا إنها تسعى لتحقيق الأهداف ذاتها التي تقدم ذكرها .

أولاً - تثقيف الناخبين في الدول المقارنة :

- 1 - يتم تثقيف الناخبين في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل لجنة مساعدة الانتخابات الفيدرالية بموجب المادة (101) من قانون مساعدة أمريكا على التصويت لعام 2002⁽²²⁾، وتقوم هذه اللجنة بتثقيف الناخبين من خلال توزيع الملصقات عليهم، بالإضافة إلى استغلال منصات التواصل الاجتماعي للوصول إلى الناخبين وتعريفهم بأصول العملية الانتخابية وأهمية مشاركتهم فيها، وتقوم لجنة مساعدة الانتخابات بنشر التوعية والتثقيف المدني بين طلبة المدارس من خلال المعلمين الذين لهم دور فعال في التشجيع على التصويت، بالإضافة إلى التوعية التي تقوم بها الكليات في مختلف الجامعات⁽²³⁾. وتتولى لجنة مساعدة

الانتخابات تعريف الناخبين بوسائل وأجهزة الاقتراع الجديدة المستخدمة في الانتخابات، بالإضافة إلى الاستخدام التجريبي لها قبل يوم الاقتراع للتأكد من سلامتها وملائمتها للعملية الانتخابية⁽²⁴⁾.

2 - تثقيف الناخبين في دولة الإمارات العربية المتحدة : أصدرت اللجنة الوطنية للانتخابات دليل الناخب الخاص بانتخابات المجلس الوطني الاتحادي لعام 2019، ويضم هذا الدليل حزمة من الموضوعات التي تهم الناخبين، ويهدف إلى احاطة الناخبين بجميع مراحل العملية الانتخابية، بالإضافة إلى بيان حقوق الناخب المنصوص عليها في القوانين واحاطته علماً بالواجبات والالتزامات التي يجب عليه الالتزام بها، فضلاً عن الحملات التي تقوم بها اللجنة الوطنية والمجلس الوطني الاتحادي عبر مواقعهم الرسمية في مختلف برامج التواصل الاجتماعي⁽²⁵⁾. وقد أنشأت اللجنة الوطنية للانتخابات بموجب صلاحياتها المنصوص عليها في المادة (11) من التعليمات التنفيذية للانتخابات المجلس الوطني الاتحادي لعام 2019 اللجنة الإعلامية، وتتولى هذه اللجنة بدورها بموجب نص المادة (20) من التعليمات التنفيذية " وضع خطة عامة لتوعية المواطنين بانتخابات المجلس، وذلك بالتنسيق مع الأجهزة المختلفة " .

ثانياً - تثقيف الناخبين في العراق : تعد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الجهة المسؤولة عن تنظيم وإدارة الانتخابات على مختلف مستوياتها في العراق، إذ تبدأ عملية التثقيف بعد تحديد موعد الانتخابات من قبل مجلس الوزراء بالتنسيق مع المفوضية، ويتم الإعلان عنها بوساطة وسائل الاعلام⁽²⁶⁾، وتتوزع الوسائل التي تتبعها المفوضية من أجل التوعية على مدار الدورات الانتخابية الخمس التي خاضها العراقيين لانتخاب مجلس النواب منذ عام 2005 وإلى انتخابات الدورة الخامسة لعام 2021، إذ تجري عمليات التوعية التي تقوم بها المفوضية بأربع لغات (العربية، الكردية، الاشورية، التركمانية)⁽²⁷⁾، وتتوزع الوسائل التي تستخدمها المفوضية لتعريف الناخبين بالأهمية الكبيرة للانتخابات وآلية التسجيل والتصويت بالأجهزة الإلكترونية، ففي دراسة أجرتها المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFEC) حول مصادر المعلومات للقضايا المتعلقة بالانتخابات للدورة الانتخابية الثالثة لمجلس النواب العراقي لعام 2014، تصدر التلفزيون قائمة مصادر المعلومات لتعريف العراقيين على الانتخابات بأغلبية كبيرة من خلال البرامج الحوارية بنسبة أثنان وسبعون بالمئة والبرامج الإخبارية على التلفزيون بنسبة خمسة وستين بالمئة وتعد هذه البرامج هي المصادر المفضلة للتعرف على القضايا والإجراءات المتعلقة بالانتخابات، إذ تبلغ نسبة تثقيف الناخبين من خلال التلفزيون أثنين وسبعين بالمئة بالنسبة للوسائل الأخرى المتبعة للتثقيف، يأتي بعد التلفزيون الكلام الشفهي بنسبة ثلاثة واربعين بالمئة، والبرامج الحوارية على الراديو بنسبة خمس وعشرين بالمئة، واللوحات الإعلانية بنسبة ثمانين بالمئة، والكتيبات والنشرات بنسبة ثلاث عشرة بالمئة، بالإضافة إلى الرسائل النصية الخاصة بالتوعية التي يتم إرسالها إلى الناخبين عبر (SMS) في الهاتف⁽²⁸⁾.

وفي انتخابات الدورة الرابعة لمجلس النواب لعام 2018 تمثلت آليات التثقيف بكيفية استخدام الوسائل الإلكترونية والفوائد العائدة من استخدامها في الانتخابات، بالتلفاز والاذاعة والصحافة الورقية والإلكترونية، ومواقع التواصل الاجتماعي⁽²⁹⁾، بالإضافة إلى التوعية التي قامت بها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، كان هناك عدد محدود من منظمات المجتمع المدني المشاركة في تثقيف الناخبين للانتخابات، إلا إن حملات المجتمع المدني تميل إلى التركيز على تشجيع الناخبين للمشاركة في الانتخابات بدلاً من التركيز على الجوانب الفنية للانتخابات، مثل الكيفية التي يتم بها التصويت وكيفية استخدام الوسائل الإلكترونية للتسجيل والتصويت وكيفية العثور على مراكز الاقتراع⁽³⁰⁾، أمّا في انتخابات مجلس النواب التي أجرتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بتاريخ (10 \ 10 \ 2021) فقد تنوعت الوسائل المستخدمة للتثقيف بين البوسترات ولوحات الإعلانات التي نشرتها المفوضية في مختلف محافظات العراق، بالإضافة إلى الملصقات التي تم توزيعها من خلال ممثلي المفوضية، وكان لوسائل التواصل الاجتماعي والبرامج والإعلانات على التلفزيون دور مهم وفعال لحث الناخبين على المشاركة في الانتخابات وتوعيتهم بالآليات التي تتم بها العملية الانتخابية، بالإضافة إلى الفيديوهات التوعوية التي تشرح آلية التسجيل والتحديث الإلكتروني والكيفية التي يتم بها التصويت الإلكتروني، وتولت دائرة الاعلام والاتصال الجماهيري مهمة القيام بنشاطات التوعية الانتخابية والتي تقوم بعملها استناداً إلى المادة

16 \ رابعاً) من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النافذ⁽³¹⁾، وقد أقامت المفوضية العليا ورش ودورات تثقيفية في الجامعات والاتحادات الشبابية بالتعاون مع الدوائر والمؤسسات الحكومية وهيئة الإعلام والاتصالات، لغرض تحديث بيانات أساتذة وطلبة الجامعات وبقية فئات المجتمع المؤهلة للمشاركة في الانتخابات البرلمانية، وقامت المفوضية أيضاً بتنظيم جلسات حوارية لمنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام حول التوعية الانتخابية⁽³²⁾.

ثالثاً - معوقات تثقيف الناخبين : على الرغم من أهمية التثقيف ودوره في حث الناخبين وتشجيعهم على المشاركة في الانتخابات من خلال تعريفهم بالوسائل والأنظمة الالكترونية المستخدمة في الانتخابات النيابية، إلا أننا نرى أن هناك عدة عوائق تقف حائلاً دون تثقيف الناخبين وتوعيتهم وتؤثر بالتالي على نسبة المشاركة في الانتخابات، وأهم هذه العوائق :

1 - ضعف الثقة بالعملية الانتخابية: بسبب التجارب الانتخابية التي مرت على الناخبين والتي غالباً ما أسفرت عن حكومات لم تلبى رغباتهم وطموحاتهم ولم يحقق المرشحين ما اعلنوا عنه في برامجهم الانتخابية، بالإضافة إلى ظاهرة تكرار المكرر (إعادة انتخاب المجرب)، في الانتخابات، أدت كل هذه الأسباب إلى عدم اهتمام الناخب ولا مبالاته ببرامج التثقيف والتوعية⁽³³⁾، بالإضافة إلى قلة الوعي السياسي لدى الناخبين وشكلية الانتخابات من جانب آخر جعل الناخب يعتقد أن صوته لا يؤثر في نتيجة الانتخابات، لأن النتيجة معروفة مسبقاً⁽³⁴⁾.

2 - ضعف التعاون بين منظمات المجتمع المدني وهيئات إدارة الانتخابات بالإضافة إلى تعذر بعض المنظمات المجتمعية المتخصصة بنقص المواد اللازمة للتوعية ونقص التمويل، كل ذلك يؤدي إلى تراجع نسبة المشاركة في الانتخابات⁽³⁵⁾.

3 - تأخر حملة التثقيف والتوعية وعدم إجرائها في الوقت المناسب، بالإضافة إلى المهلة الزمنية المختصرة، كل ذلك يؤدي إلى تقييد جهود التوعية الهادفة والمباشرة⁽³⁶⁾.

4 - يمكن إضافة معوق آخر يتمثل بضعف دور وسائل الإعلام أو تسييسها لصالح جهات معينة، إذ تركز كل هذه الوسائل على الترويج للمرشحين والأحزاب وتبتعد عن تثقيف الناخب وتوعيته بتكنولوجيا الانتخابات وإجراءات العملية الانتخابية، مما يجعل وسائل الإعلام لا تقوم بدورها الرقابي والتثقيفي لحماية الديمقراطية والدور التعليمي الحقيقي⁽³⁷⁾.

5 - تمثل قلة التمويل والدعم المالي لبرامج التوعية عائق كبير يقف في وجه معرفة الناخبين بحقوقهم وسعيهم لمباشرتها، الأمر الذي ينعكس على مستوى الثقافة السياسية للشعب بصفة عامة والناخبين المؤهلين بصفة خاصة⁽³⁸⁾. وتؤدي هذه المعوقات إلى ثني الناخبين عن تسجيل أو تحديث بياناتهم أو التصويت في الانتخابات، حيث تمثل عقبة في السعي نحو زيادة نسبة الاقبال على الانتخابات، وتتطلب مساعي كثيرة ومتنوعة للقضاء عليها.

المبحث الثاني / توفير الاعتماد المالي والكوادر البشرية :

لا يكفي تثقيف الناخبين وتعريفهم بالأجهزة والوسائل المستخدمة في الانتخابات لضمان الإجراء الأمثل للعملية الانتخابية، وإنما يجب بالإضافة إلى ذلك توفير الدعم المالي لشراء الأجهزة وما تحتاجه من أمور مكملتها، بل لا بد أيضاً من توفير فريق إداري متخصص يتمتع بإمكانيات وقدرات تؤهله لاستخدام الوسائل الالكترونية وتوعية المواطنين بألية عمل هذه الوسائل، وتظهر الحاجة في بعض الاحيان إلى وجود خبراء دوليين في الشأن التكنولوجي الانتخابي يقومون بمهمة الإشراف ويقدمون الدعم الفني اللازم لتجنب حدوث الأخطاء.

المطلب الأول / توفير الاعتماد المالي لشراء الوسائل الالكترونية :

لكي يتم توظيف التكنولوجيا في سياق العملية الانتخابية، لا بد من توفير الدعم المالي لهيئة إدارة الانتخابات لتقوم بعملها المتمثل بشراء الآلات الالكترونية، التي تعد ذات أهمية قصوى لضمان السرية والنزاهة في إجراء العملية الانتخابية، وغالباً تكون جهة التمويل هي الميزانية العامة للدولة من خلال سن التشريعات التي تنظم عملية تخصيص المالي المطلوب لسد تكلفة الانتخابات، ألا إن هذا لا يمنع إن تكون

هناك مصادر أخرى للتمويل لغرض شراء الوسائل الالكترونية والتي يمكن أن تتمثل بالقروض والمنح، وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المطلب :

الفرع الأول / التمويل المالي لإدارة الانتخابات الالكترونية :

تعدّ العمليات الانتخابية من المهام الرئيسية لأي بلد ديمقراطي، ومن أجل إجراء هذه العملية بكل شفافية ونزاهة ينبغي توفير الدعم المالي لها، إذ تشكل الدولة المصدر الرئيسي لتمويل التكاليف الأساسية أو المباشرة لمعظم الإدارات الانتخابية للدول وتكون ميزانية الانتخابات جزء من الميزانية العامة للدولة، إلا إن هناك دول يتم تمويل انتخاباتها من خلال التبرعات العينية والمالية من قبل المنظمات الدولية كما في الأردن⁽³⁹⁾، والشركات الكبرى وبعض رجال الأعمال، كما في جنوب أفريقيا وزامبيا، إذ تتعاون هيئة إدارة الانتخابات مع رجال الأعمال لإدارة مراكز معالجة نتائج الانتخابات وتوفير المبالغ اللازمة لها⁽⁴⁰⁾. إلا إن هذه الحالة قد تأثر في استقامة الإدارة الانتخابية وقد يؤثر هذا التمويل على حيادها ومصداقيتها .

ويُخصّص جزء من ميزانية الانتخابات لشراء الأجهزة الإلكترونية التي تدار بها هذه الانتخابات، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تم استبدال الأجهزة والمعدات القديمة بأخرى جديدة وتم شراء الأجهزة والأدوات الإلكترونية بين عامي 2002_2008 بأموال فيدرالية بدعم من الدولة؛ وجاء هذا الاستبدال تنفيذاً لنصوص قانون مساعدة أمريكا في التصويت لعام 2002 الذي ألزم جميع الولايات باستبدال المعدات المستخدمة في العملية الانتخابية بعد الخلل الفني الكبير في الانتخابات الرئاسية لعام 2000⁽⁴¹⁾، وقد حدد القانون مدة معينة يتم خلالها استبدال وشراء معدات جديدة للانتخابات، وقد ألزم هذا القانون الولايات أيضاً بتخصيص المدفوعات الفيدرالية لشراء المعدات الإلكترونية حصراً⁽⁴²⁾، إما في عام 2018 فكان يجب على كل ولاية من الولايات المتحدة تقديم الخطة التي توضح كيفية استخدام الأموال في الانتخابات، حيث تلقت كل ولاية مبالغ مقدارها ما بين (3) مليون دولار إلى (34) مليون دولار اعتماد على عدد سكان الولاية والتكاليف اللازمة للنهوض بالعملية الانتخابية وشراء الأجهزة فيها⁽⁴³⁾.

قامت الولايات باستخدام الأموال التي حصلت عليها من الدولة لشراء أجهزة التصويت الإلكتروني واستبدال الأجهزة القديمة بأخرى جديدة وأكثر تطوراً، فقد اشترت ولاية ساوث كارولينا معدات اقتراع جديدة على مستوى الولاية بتكلفة أجمالية بلغ قدرها (51) مليون دولار من مجموع المبالغ التي تم رصدها للولاية لإدارة عملياتها الانتخابية، وفي عام 2019 أصدرت ولاية جورجيا حزمة سندات بقيمة (150) مليون دولار لاستبدال معدات التصويت، إما ولاية داكوتا الشمالية فقد تضمنت اعتماداً لأول مرة لمعدات وآليات الاقتراع الإلكتروني بلغت تكلفتها عام 2019 (11) مليون دولار⁽⁴⁴⁾. وعانت بعض الولايات من عدم كفاية الأموال الممنوحة لها من قبل السلطات الفيدرالية لإدارة الانتخابات، ولذلك لجأت إلى برامج المنح أو القروض منخفضة الفائدة من أجل السيطرة على تكلفت الانتخابات، ومن هذه الولايات (مينيسوتا) التي نصت في قانون المالية الشامل لحكومة الولاية على منح الإدارة الانتخابية التابعة لها مبلغ (7) مليون دولار في السنة الأولى لاستبدال المعدات الانتخابية بموجب قوانين ولاية مينيسوتا⁽⁴⁵⁾.

إما في دولة الإمارات العربية المتحدة فيتم تمويل انتخابات المجلس الوطني الاتحادي من قبل الميزانية العامة للدولة، إذ تختص اللجنة الوطنية للانتخابات بتحديد الاعتمادات المالية وتحديد ميزانية تقديرية للعملية الانتخابية⁽⁴⁶⁾. وتخصّص ميزانية مستقلة في العراق لتمويل العملية الانتخابية وسد نفقاتها، بموجب نص المادة (44) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي النافذ التي جاء فيها " على مجلس الوزراء ووزارة المالية صرف الاموال المخصصة لإجراء الانتخابات الى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بناء على طلب مجلس المفوضين " .

الفرع الثاني / التعاقد مع الشركات المزودة للوسائل الالكترونية :

لا يكفي تحديد الجهة المختصة لتوفير الاعتماد المالي لشراء المعدات الالكترونية، بل لا بد أيضاً من قيام لجان إدارة الانتخابات بالتعاقد مع شركات معروفة عالمياً ذات جودة ورسالة في هذا المجال وقد تكون هذه الشركات أجنبية أو محلية⁽⁴⁷⁾، وقد تنص القوانين الانتخابية على الصفات المطلوب توفرها في الشركات المراد التعامل معها، وسنستعرض الشركات التي تعاقدت معها الدول المقارنة بالإضافة إلى الشركة المزودة لأجهزة التحقق الإلكتروني وأجهزة تسريع النتائج في العراق، وعلى النحو التالي :

أولاً - الدول المقارنة :

1 - الولايات المتحدة الأمريكية : تعاقدت الولايات المتحدة الأمريكية مع شركة (Dominion Systems Voting) لغرض شراء معدات التصويت الإلكتروني، وتعاقدت لجنة المساعدة الانتخابية مع الشركات المصنعة للمعدات الإلكترونية بموجب الصلاحيات التي منحها لها قانون مساعدة أمريكا في التصويت لعام 2002⁽⁴⁸⁾، ويتم شراء هذه المعدات من الأموال التي توزعها لجنة مساعدة الانتخابات الفيدرالية على الولايات، وقامت هذه اللجنة بتوزيع ما يقارب (380) مليون دولار على الولايات، وهذا المبلغ خصص لتعزيز الأمن لأنظمة التصويت الإلكتروني واستبدال القديم منها، حيث أشيع أن الوسائل الإلكترونية المستخدمة في الانتخابات الرئاسية لعام 2016 تعرضت إلى هجمات إلكترونية من روسيا، الأمر الذي استدعى دفع مبالغ كبيرة من أجل تعزيز الأمن لهذه الوسائل بشراء أنظمة أكثر دقة وأمان وأقل خطورة⁽⁴⁹⁾.

2 - الإمارات العربية المتحدة : نصت المادة (24) من التعليمات التنفيذية للانتخابات المجلس الوطني الاتحادي على اختصاص اللجنة الوطنية للانتخابات بتجهيز البنى التحتية للانتخابات من حيث توفير الأجهزة وتقديم الدعم الفني لمراكز الانتخابات وشراء الأجهزة والمعدات الإلكترونية، فضلاً عن وضع الموازنة التقديرية والمتطلبات العينية من أجهزة وتراخيص وبرامج مساعدة بالإضافة إلى الدعم الفني⁽⁵⁰⁾، وتتولى لجنة الأنظمة الذكية استقطاب عروض الأسعار الخاصة لشراء أنظمة وأجهزة التصويت الإلكتروني حسب المتطلبات الفنية التي يتم تحديدها من خلال قوانين الحكومة الاتحادية⁽⁵¹⁾.

ثانياً - العراق : يتم تمويل الانتخابات النيابية من خلال تخصيص موازنة مستقلة للمفوضية العليا المستقلة من الميزانية العامة للدولة، إذ يتم إعدادها من قبل الإدارة الانتخابية التابعة للمفوضية ويصادق عليها مجلس المفوضين ويتم تقديمها إلى مجلس الوزراء تمهيداً لدمجها مع الموازنة العامة للدولة⁽⁵²⁾، وأطلقت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مناقصة لاختيار شركات تدقيق أنظمة التكنولوجيا الخاصة بإدارة الانتخابات، وتم إرسال دعوة ووثائق العطاءات إلى عشر شركات ادرجتها المفوضية في قائمة خاصة، ثم تعاقدت المفوضية مع شركة ميرو الكورية الجنوبية (MIRU STATES) لشراء معدات التصويت والعد والفرز الإلكتروني بالإضافة إلى أجهزة تسريع النتائج (RTS)، وبلغت ميزانية الانتخابات البرلمانية لعام 2021 (329) مليار دينار؛ مول جزء منها من قبل الميزانية العامة للدولة بمقدار (133) مليار دينار عراقي بينما تم الاعتماد على الاقتراض الحكومي لتوفير المبلغ المتبقي⁽⁵³⁾، تعاقدت المفوضية أيضاً مع الشركة الفاحصة (HENSOLDT) الألمانية والتي أخذت على عاتقها مهمة فحص الأجهزة والوسائل الإلكترونية قبل بدء الاقتراع والاشراف على عملها في يوم الاقتراع إلى جانب الشركة الكورية المصنعة والتي أوصى بها مكتب الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، و لضمان النزاهة والشفافية في إجراءات التصويت تعاقدت المفوضية مع الشركة الإسبانية (INDRA SISTEMAS) المختصة بإعداد آلية لتطوير البرمجيات الخاصة بعدة التسجيل البيوميترية والجدول الزمني اللازم للطباعة والنقل بما يتلائم والمواعيد المحددة لإجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة، فضلاً عن تدريب الموظفين العاملين عليها وتعد هذا الشركة من الشركات المعروفة في هذا المجال ولديها ما يزيد على (200) تجربة انتخابية وهي الشركة المكلفة أيضاً بطباعة البطاقة الإلكترونية البيوميترية⁽⁵⁴⁾. وقد بلغ عدد أجهزة التحقق الإلكترونية (57,944) جهاز، بالإضافة إلى ما يقابلها من أجهزة العد والفرز الإلكتروني (أجهزة تسريع النتائج)⁽⁵⁵⁾.

المطلب الثاني / توفير الكوادر البشرية :

بالإضافة إلى توفير الدعم المالي ينبغي تهيئة الجانب الإداري، وللأهمية الكبيرة لهذا الجانب ودوره في سير العملية الانتخابية، فضلاً عن دوره الكبير في التعريف بمراحل العملية الانتخابية وإجراءاتها، ينبغي العمل على تهيئة الكوادر الإدارية والمختصين الفنيين وتدريبهم على التعامل مع الأجهزة والمعدات الإلكترونية والقدرة على تشغيلها ومساعدة الناخبين الذين يواجهون صعوبات في التعامل مع هذه الأجهزة عند الإدلاء بأصواتهم، إذ ينبغي عدم النظر إلى الوسائل الإلكترونية كحل لمشكلة الافتقار إلى القدرات والكفاءات اللازمة، بل على العكس يتطلب استخدام الوسائل الإلكترونية قدر كبير من الخبرة والكفاءة على جميع مستويات هيئة إدارة الانتخابات، ويتطلب استخدام الوسائل الإلكترونية في الانتخابات النيابية

كفاءة تقنية وإدارية عالية تشمل الوظائف العليا في الجهات المختصة بإدارة الانتخابات وتمتد إلى العاملين في مراكز تسجيل الناخبين ومراكز الاقتراع، مما يجعل تدريب الكوادر البشرية في جميع مراحل العملية الانتخابية أمر لا بد منه لنجاح الانتخابات الإلكترونية وتعزيز مصداقيتها⁽⁵⁶⁾. وسنبحث في هذا المطلب عن كيفية استقطاب العاملين وآلية تدريبهم في فرعين:

الفرع الأول / استقطاب وتدريب الكوادر البشرية:

أولاً - استقطاب العاملين في مراكز التسجيل والاقتراع: ينبغي إن يبدأ العمل على توفير الكوادر الإدارية من خلال دعوة من تتوفر فيهم شروط معينة مثل السن أو التحصيل الدراسي، لمن يريد التسجيل للعمل كموظف في مرحلة التسجيل الإلكتروني أو مرحلة الاقتراع، وغالباً ما تلجأ هيئات إدارة الانتخابات إلى إطلاق استمارة إلكترونية على الموقع الرسمي لها تحتوي على عدة شروط وتوضيحات بشأن آلية العمل في مراكز التسجيل والتصويت الإلكتروني، ويمكن لمن يرغب في العمل كموظف اقتراع أن يقوم بملئ الاستمارة أو يمكن ملئ هذه الاستمارة بالذهاب إلى المواقع المخصصة لذلك، إذ تقوم الجهة المختصة بأمدادهم باستمارات لتعبئتها وتوقيعها وتوضيح المعلومات التي تتعلق ببرامج التدريب ومكانه⁽⁵⁷⁾.

ثانياً - تدريب العاملين في مراكز التسجيل والاقتراع الإلكتروني: يشكل الموظفون وتدريبهم محوراً مهم وحيوياً للتعبير عن إدارة ناجحة في تسيير جميع إجراءات الانتخابات⁽⁵⁸⁾، إذ تكمن وظيفة الموظفين أو العاملين في مراكز التسجيل والاقتراع في مساعدة الناخبين عند الادلاء بأصواتهم وتوجيههم وتوضيح الآلية التي تتم بها عملية الاقتراع، الأمر الذي يستدعي فهمهم للإجراءات الواردة في جميع مراحل العملية الانتخابية، وتحتاج الممارسات الابتكارية في سياق العملية الانتخابية المتمثلة باستخدام الوسائل الإلكترونية إلى تدريب متواصل وعمل دؤوب لفهم آلية تشغيل وعمل هذه الوسائل ومساعدة الناخبين في اتباع الخطوات الصحيحة ولضمان اختيار من يروم تمثيلهم في المجالس التشريعية⁽⁵⁹⁾.

ينبغي أن يتوفر في هيئة إدارة الانتخابات جهاز يتمتع بالخبرة والكفاءة في مجال استخدام الأنظمة الإلكترونية، وهذا ما دفع القائمين على إدارة الانتخابات إلى إنشاء العديد من مؤسسات التدريب المتخصصة، فقد أنشأت مؤسسة الانتخابات الفيدرالية في المكسيك (TEM) دائرة انتخابية مهنية (SEP)، الغاية منها تخريج مجموعة من المتخصصين، إضافة إلى تدريب كوادر إدارية قادرة على تلبية جميع شروط الخدمة الانتخابية، فينبغي أن تتمتع هذه الكوادر بمستويات عالية من الكفاءة والقدرة على التعامل مع الأنظمة الإلكترونية الحديثة، حيث يساهم ذلك إلى حد كبير في رفع المستوى الاحترافي لمؤسسة الانتخابات⁽⁶⁰⁾.

الفرع الثاني / استقطاب وتدريب الكوادر البشرية في الدول المقارنة والعراق:

أولاً - الولايات المتحدة الأمريكية: تتولى لجنة مساعدة الانتخابات استقطاب وتدريب العاملين في مراكز الاقتراع بموجب المادة (201) من قانون مساعدة أمريكا في التصويت لعام 2002 التي تنص على ضرورة تدريب الكوادر البشرية على آلية تشغيل الوسائل الإلكترونية المستخدمة في الانتخابات، إذ يتطلب توظيف العاملين وتدريبهم في هذه المراكز جهود مستمرة من قبل هيئات إدارة الانتخابات، إلا إن توظيف هؤلاء وتدريبهم يواجه تحديات في الولايات المتحدة بسبب الانتماء الحزبي لقاعدة الناخبين وكذلك عزوف طلبة المدارس والجامعات ممن تتوفر فيهم الشروط عن التقديم للعمل بصفة موظف تسجيل أو اقتراع، بالإضافة إلى صعوبات تتعلق باللغة، إذ إن الانتخابات في الولايات المتحدة الأمريكية تتطلب إن يكون العاملين ملمين بلغات أخرى إلى جانب اللغة الإنجليزية، الأمر الذي يؤثر على إدارة الانتخابات الإلكترونية وعلى سهولة إجراءاتها⁽⁶¹⁾، ويتطلب استخدام الوسائل الإلكترونية وجود عدد كافي من موظفي الاقتراع المدربين تدريب جيد يضمن إدارة الانتخابات بسلاسة، حيث يضطلع هؤلاء الموظفين بمجموعة من المسؤوليات التي تتوزع بين تسجيل الناخبين وارشادهم في إمكان الاقتراع، بالإضافة إلى ضمان تشغيل المعدات بشكل صحيح والقدرة على التعامل مع المشاكل التي قد تحدث عند إدخال بطاقات في الأجهزة المخصصة لها، وتختلف آليات ومدة التدريب من ولاية إلى أخرى في الولايات المتحدة، إذ تطلب ولاية كارولينا الشمالية من مكاتب الانتخابات المحلية استخدام برنامج تدريب موظفي الاقتراع الموحد على مستوى الولاية، حيث تقيم دورات تدريبية لمدة ساعتين في اليوم قبل مدة محددة من موعد الاقتراع

وحسب الضرورة، بالإضافة إلى عقد ندوات تدريبية وتدريب عمال الاقتراع عبر الإنترنت، وقد تم التغلب جزئياً على المشاكل والتحديات التي تواجه الإدارة في إيجاد موظفي الاقتراع وذلك بعد أن سمحت لجنة إدارة الانتخابات للموظفين في الولايات المتحدة بالعمل كموظف اقتراع، وأقامت برامج تشجيعية لطلاب المدارس والجامعات لحثهم على العمل في مراكز التسجيل والاقتراع ذي الأنظمة الإلكترونية مقابل أجور تحفيزية تنفيذياً لما ورد من النصوص في قانون المساعدة على التصويت التي تنظم هذا المجال⁽⁶²⁾.

ثانياً - الإمارات العربية المتحدة : تحرص التعليمات التنفيذية لدولة الإمارات على إجراء انتخابات منسقة ونزيهة من كافة الجوانب ولا سيما الجانب الإداري، حيث أعطت التعليمات التنفيذية للجنة الوطنية لإدارة الانتخابات صلاحية تشكيل فرق العمل المكلفة بتنفيذ العملية الانتخابية في جميع مراحلها، بموجب المادة (11) من التعليمات التنفيذية لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي لعام 2019، والتي اقتصت في توضيح مهام اللجنة الوطنية للانتخابات، بالإضافة إلى هذه اللجنة تولت لجنة إدارة الانتخابات وهي إحدى اللجان الفرعية المنصوص عليها في المادة (15) من التعليمات التنفيذية، لتوفير وتدريب العاملين في مراكز الاقتراع من خلال العمل على توظيف وتأهيل موظفي الانتخابات والتجهيز للعملية الانتخابية، وأعطيت هذه اللجنة أيضاً صلاحية تحديد الاحتياجات اللازمة من القوى البشرية والإمكانات المادية التي يتطلبها تنفيذ الانتخابات، إضافة إلى هذه اللجنة أنشأت التعليمات التنفيذية لجنة إدارة البنية التحتية والخدمات الفنية (الملاغة)، والتي كان من بين المهام الملقاة على عاتقها العمل على تدريب مستخدمي النظم الإلكترونية⁽⁶³⁾. إلا إن هذه اللجنة ألغيت وحلت محلها لجنة الأنظمة الذكية بموجب التعليمات التنفيذية لعام 2019 النافذة، وقد تولت هذه اللجنة تجهيز البنية التحتية للمراكز الانتخابية، سواء كانت أجهزة أو وسائل إلكترونية أو دعم الكوادر الإدارية والفنية⁽⁶⁴⁾.

ثالثاً - العراق : تتألف الإدارة الانتخابية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من المكتب الوطني والمكاتب الانتخابية في الإقليم والمحافظات، وتقع على عاتق هذه المكاتب بضمنها المكتب الوطني، مسؤولية تعيين موظفي الاقتراع ومتابعة التشكيلات الإدارية في كل محافظة وإدارة الأنشطة والأعمال الإدارية⁽⁶⁵⁾، ويجري تعيين موظفي الاقتراع من خلال الاستمارة الإلكترونية التي تطلقها المفوضية العليا، والتي تدعو الموظفين وخريجي الجامعات والمعاهد والطلاب إلى التسجيل والعمل كموظف اقتراع ليوم واحد⁽⁶⁶⁾، وتحتوي هذه الاستمارة على عدة بيانات يجب ملؤها لغرض التسجيل كموظف اقتراع وتشمل هذه البيانات كل من الاسم ومكان السكن والسن والتحصيل الدراسي ويتعهد المتقدم بعدم شموله بإجراءات المساءلة والعدالة، وغير محكوم عليه بجناية، بالإضافة إلى شرط امتلاكه بطاقة الناخب الإلكترونية، أما الفئات غير المشمولة أو التي منعت من التقديم للعمل كموظف اقتراع فتتمثل في :

أ - أفراد القوات الأمنية أو العسكرية أو ممثلي الأحزاب السياسية، أو أحد المراقبين المنتمين إلى منظمات المجتمع المدني التي تراقب في يوم الاقتراع .

ب - إن لا يكون المتقدم من أقرباء الدرجة الرابعة لأحد المرشحين ومستقل، بالإضافة إلى التزامه بقواعد السلوك⁽⁶⁷⁾، (وقد عملت المفوضية على التحقق من عدم توفر هذه الشروط في الشخص المتقدم لشغل وظيفة موظف الاقتراع المؤقت). ويجب أن يستصحب المتقدم للتسجيل كموظف اقتراع البطاقات التعريفية والتي تشمل البطاقة الوطنية، وبطاقة السكن، وبطاقة الناخب الإلكترونية، ووثيقة أو تأييد تخرج بالنسبة للخريجين، وهوية الطالب (إذا كان المتقدم طالب في إحدى الجامعات أو المعاهد العراقية)، أو كتاب استمرارية بالخدمة إذا كان موظف⁽⁶⁸⁾.

واقامت المفوضية دورات تدريبية لكوادرها لغرض تعريفهم بآلية عمل الأجهزة الإلكترونية المستخدمة في الانتخابات البرلمانية، وتقدم للعمل بصفة موظف اقتراع في آخر انتخابات أجرتها المفوضية في عام 2021 ما يزيد على (800,000) متقدم، اختارت المفوضية منهم (308,297) موظف، وقامت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية في العراق (IFES) بالتنسيق مع قسم الإجراءات والتدريب لإقامة ورش تدريب في مكاتب المفوضية في المحافظات، واستمر التدريب لمدة أسبوعين قبل اليوم المحدد للاقتراع وعلى صعيد متواصل لتهيئة موظفي الاقتراع للتصويت الخاص والعالم⁽⁶⁹⁾.

ولضمان شفافية ونزاهة أكثر للعملية الانتخابية وللاستخدام الأمثل للأجهزة الإلكترونية، استعانت المفوضية بخبراء من دول مختلفة للمساعدة على استخدام الوسائل الإلكترونية ولتدريب الموظفين عليها، وهذا أحد الأمور التي نص عليها قانونها النافذ⁽⁷⁰⁾.

المبحث الثالث / التأطير القانوني والمؤسسي لاستخدام الوسائل الإلكترونية :

من أجل إجراء انتخابات نزيهة وفق معايير مقبولة في سياق الديمقراطية، لا بد من وجود إطار قانوني تتم في ظله العملية الانتخابية، ينظم كافة مراحلها والأمور المتعلقة بها، وتستمد هذا القوانين عادة شرعيتها وقوتها من النصوص الدستورية التي تؤسس للانتخابات وتنص على الترشيح والانتخاب، وتعد الوسائل الإلكترونية من الإجراءات والآليات التي تدخل في تنظيم الانتخابات، لذلك يكون تنظيمها واثابة استخدامها ضمن الإطار القانوني المنظم للانتخابات، بالإضافة إلى ذلك يجب إن يتوفر إطار آخر يعد مكمل للإطار القانوني والمتمثل بالإطار المؤسسي، إذ يقع على عاتق هذه المؤسسات مهمة تنفيذ القوانين المنظمة للانتخابات، وتكون هذه المؤسسات جهة محايدة ومستقلة ومختصة بتنظيم العملية الانتخابية.

المطلب الأول / التأطير القانوني للوسائل الإلكترونية :

يقصد بمصطلح التأطير أو الإطار القانوني للانتخابات "مجموعة من التشريعات والقواعد المتعلقة بالانتخابات في دولة معينة"، وهو يتضمن الأحكام القانونية المتعلقة بالانتخابات بدأ بالدستور ثم القوانين الانتخابية بالإضافة إلى القوانين الأخرى ذات الصلة بالعملية الانتخابية، كالقوانين المنظمة للأحزاب السياسية وهيئات إدارة الانتخابات فضلاً عن الأنظمة والتعليمات التي تصدر من الجهات المنظمة للانتخابات⁽⁷¹⁾. (لا يتوغل هذا البحث في تفاصيل الإطار القانوني للانتخابات بشكل عام، وإنما يقتصر على بيان التنظيم القانوني لمختلف مراحل العملية الانتخابية باستخدام الوسائل الإلكترونية بشكل موجز). سيتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين وعلى النحو الآتي :

الفرع الأول / أهمية التأطير القانوني للوسائل الإلكترونية :

يؤدي وجود إطار قانوني منظم للانتخابات إلى توفير ضمانات قانونية لنزاهة وشفافية هذه الانتخابات وحرية ممارستها والمشاركة فيها، لذلك يعد وجود هكذا إطار يعالج المسائل التي تدخل ضمن عملية الانتخابات، أمر لا بد منه من أجل تنظيم جميع مراحل العملية الانتخابية، وآلية عمل أجهزة التصويت الإلكتروني وتعريف الناخب بجميع الأمور والمتطلبات التي ينبغي عليه معرفتها لأجل ممارسة حقه في التصويت، لذلك فإن إجراء انتخابات نزيهة وفق معايير دولية مقبولة، يتطلب عدة أمور ينبغي مراعاتها عند صياغة الإطار التشريعي لاستخدام الوسائل الإلكترونية في الانتخابات البرلمانية، وتتمثل هذا الأمور في عدة نقاط :

أولاً - المتطلبات العامة :

1 - قبل الشروع في الحديث عن إجراءات الانتخاب لابد من النص أولاً على وجود هيئة أو إدارة مستقلة تكون مهمتها إدارة الانتخابات وتنفيذ جميع ما يرد في قانون الانتخابات من نصوص تعالج الأمور المتعلقة بالانتخابات، فهذه الإدارة هي المسؤولة قانوناً عن إدارة الانتخابات، والهدف من إيجادها هو القيام بجميع أركان العملية الانتخابية منذ الدعوة إلى الانتخابات وتسجيل الناخبين واستقبال واعتماد طلبات الترشيح، بالإضافة إلى تنظيم وتنفيذ عمليات الاقتراع وعملية فرز وعد الأصوات وصولاً إلى إعلان النتائج⁽⁷²⁾.

2 - ينبغي لمن يروم سن تشريع يعالج المسائل الانتخابية البدء بتحديد الشروط الواجب توافرها في كل من المرشح و الناخب، وكذلك تحديد من يحق له التصويت، فهناك فئات لا يجوز لها التصويت والمشاركة في الانتخابات، بالإضافة إلى تحديد الأشخاص والفئات التي تمارس التصويت الخاص وتمييزهم عن الناخبين بشكل عام من عدة جوانب، إن هذه الأمور تعد مسائل عامة ينبغي على كل قانون انتخاب تنظيمها و معالجتها بعض النظر عن كون الدولة تستخدم الأنظمة الإلكترونية في انتخاباتها أم لا⁽⁷³⁾.

ثانياً- المتطلبات الخاصة : أما المتطلبات القانونية الواجب توفرها لضمان استخدام الوسائل الإلكترونية فتتمثل في عدة جوانب ينبغي إدراكها وتنظيمها قبل البدء باستخدام الوسائل والأجهزة الإلكترونية في الانتخابات، وتتجسد هذه المتطلبات في عدة نقاط :

- 1 - يجب على قانون الانتخابات تنظيم وتعريف الكيفية التي يتم بها التسجيل الإلكتروني لكل من الناخب والمرشح من خلال النص على الآلية التي يتم بها هذا التسجيل والوثائق المطلوبة له، كذلك ينبغي النص أين وكيف ومن يقوم بعملية التسجيل والوقت المحدد لبدء التسجيل وانتهائه، لضمان عدم فوات الأوان على الناخب والمرشح وضياح حقه في الاختيار أو الترشح، ويجب أيضاً النص على آلية تحديث بيانات الناخبين وتصحيح الأخطاء التي قد ترد فيها وتحديد طرق التسجيل، إذ تختلف هذه الطرق فقد تكون مباشرة أو غير مباشرة⁽⁷⁴⁾.
 - 2 - بعد التسجيل يأتي دور القانون لتنظيم عملية إصدار بطاقة الناخب الإلكترونية، ثم البدء بتنظيم عملية التصويت الإلكتروني ووضع الإطار القانوني لكيفية استخدام هذه الأجهزة والتعريف بها والنص على مميزاتها، وآلية التعاقد مع الشركات المصنعة لها والنص كذلك على مكان الاقتراع والبطاقات التعريفية التي ينبغي على الناخب اصطحابها عند الحضور للاقتراع، أو المعلومات التي يجب الإدلاء بها عند الأخذ بالتصويت عبر الإنترنت، وينبغي أيضاً تحديد وقت بدء الاقتراع وانتهائه وهو يعد من الأمور المهمة لأنه يمثل مسألة حساسة قد يؤدي عدم الاطلاع عليها إلى ضياح حق الناخب في الإدلاء بصوته⁽⁷⁵⁾.
 - 3 - لا بد من النص على المرحلة التي تلي عملية التصويت الإلكتروني وهي مرحلة عد الأصوات وفرزها باستخدام الأجهزة الإلكترونية، والتي ينبغي أن تتسم بالدقة المتناهية في إجراءاتها، ويجب النص أيضاً على معالجة الأوراق الباطلة والتالفة أو المستبدلة لضمان عدم التلاعب بنتائج الانتخابات⁽⁷⁶⁾.
 - 4 - بعد اختتام عملية الاقتراع والعد والفرز الإلكتروني، يأتي دور إعلان النتائج والتي يجب النص عليها في قانون الانتخابات وتحديد الإطار الزمني لها، وقد نصت أغلبية القوانين الانتخابية على التوقيت الخاص بإعلان النتائج الأولية ومنها قانون الانتخابات العراقي النافذ في المادة (38/أولاً) التي نصت على اعتماد أجهزة تسريع النتائج من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وألزمت هذه المادة المفوضية بإعلان النتائج الأولية خلال (24) ساعة من انتهاء الاقتراع⁽⁷⁷⁾.
 - 5 - من أجل توفير معايير النزاهة والشفافية في الانتخابات، ينبغي النص على آلية تقديم الشكاوي المتعلقة بسجلات الناخبين والمرشحين والطعن بها، إذ تتعدد الطعون المتصلة بالعملية الانتخابية، فمنها ما يتعلق بالإجراءات الممهدة أو السابقة على عملية الاقتراع، ومنها ما هو معاصر لها وآخر لاحق لعملية التصويت، بالإضافة إلى الطعن الخاص بالنتائج النهائية للانتخابات⁽⁷⁸⁾.
 - 6 - على الرغم من الأهمية القصوى لتنظيم المراحل السابق ذكرها في القوانين والأنظمة المتعلقة بالانتخابات الإلكترونية وتنظيم استخدامها في الانتخابات؛ إلا إنَّ هناك متطلبات لا تقل أهمية عن المراحل المتقدم ذكرها وتتمثل بتنقيف الناخبين، إذ ينبغي تحديد الجهة المختصة بالتنقيف والتوعية حول العملية الانتخابية ككل، والنص على التعاون مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، للقيام بالأنشطة التي تهدف إلى توعية الناخبين⁽⁷⁹⁾.
 - 7 - ينبغي النص أيضاً على تخصيص الدعم المالي لإجراء الانتخابات وشراء الأجهزة الإلكترونية، من خلال توفير نفقات لتمويل الانتخابات بميزانية مستقلة يتم الإنفاق عليها من قبل الميزانية العامة للدولة⁽⁸⁰⁾.
 - 8 - ولأجل حماية الوسائل الإلكترونية من التلاعب ومنع العبث بها والتدخل في سير العملية الانتخابية، ينبغي النص على الأحكام الجزائية التي تعد رادع وضمان لتوفير الأمن الانتخابي ومنع التزوير وحماية بيانات الناخبين والمرشحين من القرصنة، حيث تعد هذه الأحكام ضماناً لسلامة إجراءات العملية الانتخابية لتحقيق السليم لأركان النظام الديمقراطي النيابي⁽⁸¹⁾.
 - 9 - ينبغي النص على التعاون مع الخبراء الدوليين للتعامل مع الأجهزة الإلكترونية خاصة في الدول التي تعد حديثة العهد بتكنولوجيا الانتخابات، بالإضافة إلى الخبراء يجب النص على وجود رقابة فعالة ومحايدة تراقب جميع الإجراءات التي تقوم بها هيئة إدارة الانتخابات، من أجل ضمان نزاهة العملية الانتخابية وإبعاد شبهات التزوير والتدخلات الخارجية في سياق الانتخابات (وخصوصاً في دول العالم الثالث التي تشهد الانتخابات فيها نسب تزوير تؤدي إلى التشكيك بمصداقية الجهة القائمة على إدارة الانتخابات)⁽⁸²⁾.
- الفرع الثاني / موقف التشريعات المقارنة والعراق من التأطير القانوني للوسائل الإلكترونية :

عاجت الدول المقارنة وغيرها من الدول استخدام التكنولوجيا في العملية الانتخابية من خلال اصدار عدة قوانين في جوانب متعددة تتعلق بتنظيم الانتخابات الالكترونية⁽⁸³⁾، وسوف يتم تناول الإطار القانوني في الدول المقارنة والعراق على النحو الآتي :

أولاً - الولايات المتحدة الأمريكية : يتمثل الإطار القانوني للانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية في عدة قوانين فيدرالية أساسية تتولى تنظيم عملية الانتخابات بشكل عام في مختلف مراحلها، وتنظم أيضا الوسائل الإلكترونية التي يتم استخدامها في الانتخابات الرئاسية :

1 - قانون حقوق التصويت لعام 1965 وتعديلاته : ينص هذا القانون على عدم وجود تمييز في المشاركة في التصويت بناء على عوامل عدة، مثل العرق او الجنس أو الاقلية اللغوية... ويلزم الدوائر الانتخابية التي تحتوي على اقلية بنسب كبيرة بتوفير بطاقات الاقتراع ومستلزمات الانتخابات الأخرى بلغتها الأصلية لغرض تسهيل المشاركة في الانتخابات⁽⁸⁴⁾.

2 - القانون الوطني لتسجيل الناخبين لعام 1993 : يهدف هذا القانون إلى زيادة عدد المسجلين في الانتخابات وتشجيع الحكومة على تعزيز مشاركة الناخبين في التصويت، وينص أيضا على آلية التسجيل الالكتروني، بالإضافة إلى حماية نزاهة الانتخابات لضمان الدقة والحد من الاحداث في تسجيل قوائم الناخبين⁽⁸⁵⁾.

3 - قانون التصويت الغيابي للعسكريين والمواطنين في الخارج لعام 1986 المعدل : يعالج هذا القانون مسألة التصويت الخاص للعسكريين والمواطنين المقيمين في الخارج من خلال اتخاذ إجراءات تسهل عليهم عملية التصويت، وتتمثل هذه بالسماح للناخبين المقيمين في الخارج بالتصويت عبر الانترنت أو باستخدام وسائل الكترونية معينة، و تسجيلهم في محطات الاقتراع الواقعة في الدوائر القضائية لمحل إقامتهم الأخير قبل مغادرتهم، وينص القانون أيضا على التنازل عن متطلبات تسجيل العسكريين والأجانب الذين ليس لديهم فرصة للتسجيل بسبب الخدمة أو الإقامة⁽⁸⁶⁾.

4 - قانون مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية على التصويت لعام 2002 : يعالج هذا القانون كل ما يتعلق باستخدام الوسائل والمعدات الإلكترونية في الانتخابات وفي جميع مراحلها، ويهدف هذا القانون إلى إلزام الولايات بوجود أنظمة تسجيل الناخبين الالكتروني على مستوى الولاية، ووضع معايير الحد الأدنى لتحديد هوية الناخب لغرض التسجيل، ويلزم الولايات أيضا بتتيف الناخبين وتعريفهم بالأجهزة المستخدمة في الانتخابات وآلية تعيين موظفي التسجيل والاقتراع الالكتروني، وإعلام الناخبين بآلية التصويت الالكتروني في مراكز الاقتراع باتباع طرق ووسائل معينة⁽⁸⁷⁾.

ثانياً- الإمارات العربية المتحدة : يتجسد الإطار القانوني المنظم للانتخابات في الإمارات في القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى الاتحادي وعن رئيس دولة الإمارات، إذ صدر قرار رقم (3) لعام 2006 من رئيس الدولة، الخاص بتحديد طريقة اختيار ممثلي الإمارات في المجلس الوطني الاتحادي وينص القرار على تشكيل اللجنة الوطنية للانتخابات برئاسة وزير الدولة لشؤون المجلس الاتحادي، أما القرار رقم (4) لعام 2006 فقد نظم طريقة انتخاب أعضاء المجلس الوطني الاتحادي، و صدر القرار الاتحادي رقم (2) لسنة 2011 الذي جاء معدلاً لبعض احكام القرار رقم (3) لعام 2006 الخاص بتحديد طريقة اختيار ممثلي الإمارات في المجلس الوطني الاتحادي تلاه صدور التعليمات التنفيذية لعام 2015⁽⁸⁸⁾، أما انتخابات المجلس الوطني الاتحادي التي أجريت عام 2019 فقد صدرت التعليمات التنفيذية عن اللجنة الوطنية للانتخابات لعام 2019 والتي حلت محل التعليمات التنفيذية لعام 2011 و 2015، واختصت هذه التعليمات بتنظيم الانتخابات وتحديد الجهة المختصة بإدارتها ووضع آلية التصويت والعد والفرز الالكتروني للأصوات⁽⁸⁹⁾.

ثالثاً - التأطير القانوني لاستخدام الوسائل الإلكترونية في انتخابات مجلس النواب العراقي: صدرت في العراق العديد من التشريعات التي تتعلق بتنظيم العملية الانتخابية بكامل مراحلها، بالإضافة إلى القوانين الخاصة بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، إلا إن هذه القوانين لم تعالج جميعها مسألة التصويت والعد والفرز الالكتروني، إلى حين صدور قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (45) لعام 2013 الذي يعد بداية لتنظيم الانتخابات الإلكترونية في العراق، إلا إن هذا القانون لم يتناول بالتفصيل الأمور المتعلقة بالتصويت والفرز والعد الالكتروني، وإنما وردت فيه إشارة خجولة للتصويت الالكتروني في المادة (43)

التي جاء فيها " في حال اعتماد التصويت الإلكتروني تعتمد التعليمات التي تصدرها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لإجراء عملية الاقتراع والعد والفرز"، وبالنظر إلى هذه المادة فأنا لا نجد فيها المتطلبات القانونية الواجب توفرها والتي تم الحديث عنها في بداية هذا المبحث، وصدر قانون التعديل الأول لقانون الانتخابات العراقي المذكور في عام 2008 وجاء في المادة الأولى منه " 3 _ يكون التصويت إلكتروني في جميع مناطق العراق " والمادة (5) التي تنص على استخدام العد والفرز الإلكتروني وأجهزة تسريع النتائج، وصدرت تعديلات أخرى لقانون الانتخابات الذي بموجبه أجريت انتخابات الدورة الرابعة لعام 2018، وصدر في عام 2020 قانون انتخاب مجلس النواب العراقي رقم (9) لعام 2020 النافذ ونص على آليات التصويت والعد والفرز الإلكتروني وعالج مسألة البطاقة البيومترية⁽⁹⁰⁾، وإلى جانب القوانين الانتخابية، تصدر المفوضية الأنظمة والتعليمات والقرارات المتعلقة بتنظيم شؤون العملية الانتخابية في العراق⁽⁹¹⁾. بعد قراءة الإطار القانوني للدول المقارنة والاطلاع على الإطار ذاته في العراق يتضح لنا الاختلاف الكبير بين هذه الدول والعراق في التنظيم القانوني لاستخدام الوسائل الإلكترونية، لا سيما الإطار القانوني للولايات المتحدة الأمريكية الذي يتصف بمستوى متقدم من التنظيم، حيث خصصت الحكومة الأمريكية قانون مستقل لمعالجة جميع المسائل المتعلقة بالانتخابات الإلكترونية النيابية، وفي المقابل لا نجد مثل هذا التخصيص في القانون العراقي .

المطلب الثاني / التأطير المؤسسي لاستخدام الوسائل الإلكترونية في الانتخابات :

إن وجود إطار مؤسسي يعد مكمل للإطار القانوني، فوجود هيئة مختصة بإدارة الانتخابات يؤسس لها الدستور وينص عليها القانون أمر لا بد منه لنزاهة الانتخابات يعطي لها ولنتائجها طابعاً شفافاً، إن جهاز إدارة الانتخابات أو الهيئة المشرفة على العملية الانتخابية تعد من المؤسسات المهمة لعملية بناء وتعزيز الديمقراطية، إذ تضطلع بمهمة تنظيم الانتخابات على نحو يدعم شرعية المؤسسات الديمقراطية ويعزز حكم القانون ويبسر إجراء انتخابات شفافة وذات فاعلية تقنية للعملية الانتخابية، وتأخذ الجهة المنظمة للانتخابات على عاتقها مهمة تهيئة الوسائل والأجهزة الإلكترونية للانتخابات والتعريف بها والتعرف على آلية تشغيلها⁽⁹²⁾، لذلك من أجل استخدام الوسائل الإلكترونية في الانتخابات يعد من الضروري وجود إدارة مختصة للقيام بكل ما يتعلق بإجراء انتخابات الكترونية، وإن وجود هذه الهيئة واتصافها ببعض الصفات والميزات يجعلها مطلب مهم جداً من أجل الشروع بالانتخابات ذات الطابع الإلكتروني⁽⁹³⁾، لذلك لا بد من بيان هذه المقومات وأثرها على استخدام الوسائل والأنظمة الإلكترونية في الانتخابات.

الفرع الأول / المقومات الواجب توفرها في المؤسسة الخاصة بإدارة الانتخابات الإلكترونية :

أولاً - الاستقلالية : لا يمكن لجهاز إدارة الانتخابات إن يحظى بثقة الناخبين والمرشحين والمجتمع الدولي إلا إذا كان مستقلاً حيال جميع أطراف العملية السياسية والجهات الخارجية، إذ تعد الاستقلالية ذات تأثير كبير جداً على نزاهة الانتخابات وعدم انحرافها لجانب معين، واستخدام الوسائل الإلكترونية يزيد من استقلالية الأجهزة الإدارية إذ تصبح هذه الجهات قادرة على التعامل بمفردها مع متطلبات الانتخابات ذات الطابع الديمقراطي، ولها دعم مادي يؤهلها للقيام بالعملية الانتخابية وذلك لكونها مستقلة من جميع النواحي، حيث يؤدي غياب التمويل الكافي إلى تفويض مهنية الإدارة الانتخابية وبرامجها الهادفة لتطوير قدراتها المهنية⁽⁹⁴⁾.

ثانياً - النزاهة : تعد النزاهة الضمانة الأولى لسلامة العملية الانتخابية، وترتبط النزاهة باستقلالية الإدارة حيث تكون هذا الاستقلالية واضحة من خلال السيطرة الكاملة على الانتخابات، وتفرض النزاهة على إدارة الانتخابات عند شراء الوسائل الإلكترونية التعاقد مع شركات رصينة معروفة بجودة صناعتها وذات تجربة طويلة في صناعة هذه الوسائل، و تتطلب النزاهة أيضاً توظيف الخبراء والإداريين المستقلين⁽⁹⁵⁾. ثالثاً - وتعد من أبرز معايير النزاهة حياد الجهة المشرفة على جميع مراحل العملية الانتخابية، إذ تكتسب الإدارة الانتخابية ثقة المواطنين من خلال الالتزام بالحياد (السياسي والحزبي)، ويظهر تأثير الحياد على الوسائل الإلكترونية من ناحية كفاءة الأجهزة الإلكترونية، فلو افترضنا انحياز هيئة إدارة الانتخابات إلى حزب أو جهة معينة، فإن هذا الحزب أو الجهة سوف تفرض على الإدارة التعاقد مع شركات مقربة منها

وشراء أجهزة تخدم مصالحها و قد تكون غير صالحة لإجراء الانتخابات أو تعطي نتائج غير سليمة أو تؤدي إلى حدوث تزوير أو عبث بالنتائج النهائية⁽⁹⁶⁾.

رابعاً - الكفاءة المهنية : من أجل القيام بهذه المهمة الضخمة والمتمثلة بإدارة الانتخابات، يجب على الإدارة إن تكون على قدر عالي من الكفاءة ومحترفة في أداء العمل الانتخابي، إذ يؤدي هذا الاحتراف إلى إدارة الانتخابات بأقل قدر من الأخطار والشوائب، فالضعف التنظيمي والإداري يعود إلى قلة الكفاءة الأمر الذي يؤدي بدوره إلى حمل الناخبين والمرشحين على التشكيك بنزاهة واستقلالية الإدارة وتثنيهم عن المشاركة في الانتخابات، وتبدو الاحترافية والكفاءة أكثر الخصائص والصفات تأثيراً على إدارة الانتخابات الإلكترونية، وينجلي ذلك في كون استخدام النظم والأجهزة الإلكترونية يحتاج خبرة فنية وإدارية واحتراف في التعامل مع الأجهزة وصيانتها ومعرفة آلية تشغيلها، لذلك يبدو مطلب الكفاءة المهنية مهم جداً وأكبر بكثير من الاحترافية المطلوبة في إدارة الانتخابات بالوسائل التقليدية⁽⁹⁷⁾.

خامساً - بالإضافة إلى الخصائص التي تقدم ذكرها والتي يجب أن تتوفر في الهيئة الخاصة بإدارة الانتخابات، لا بد أيضاً من النص على هذه الهيئة في القوانين وتنظيم آلية تشكيلها وما ينبثق منها من لجان فرعية ودوائر ومكاتب تعد مكملة لعملها، ومن أجل أن تقوم هيئة إدارة الانتخابات بمهامها على الوجه الصحيح لا بد أن تتوفر لها الدعم المالي والإداري، ومنحها صلاحيات عديدة تمكنها من أداء المهام الملقاة على عاتقها والتي من أجلها أنشأت هذه الهيئة ومنحت هذه الصلاحيات، فضلاً عن ضرورة منح هذه الهيئة صلاحية التعاقد وشراء الأجهزة والوسائل الإلكترونية مع الشركات التي ترى فيها المواصفات العالمية والجودة التقنية⁽⁹⁸⁾.

الفرع الثاني / التأطير المؤسسي لاستخدام الوسائل الإلكترونية في الدول المقارنة والعراق :

أولاً - التأطير المؤسسي لاستخدام الوسائل الإلكترونية في الدول المقارنة :

1- الولايات المتحدة الأمريكية : تتميز الانتخابات في الولايات المتحدة الأمريكية بالطابع اللامركزي، فتوجد اللجنة الوطنية للانتخابات كهيئة عامة لإدارة الانتخابات على المستوى الفيدرالي للدولة، وتوجد إلى جانبها لجنة المساعدة الانتخابية (EAVS) التي نص عليها قانون مساعدة أمريكا في التصويت لعام 2002 (الذي تم سنه وتشريعه من قبل الكونغرس الأمريكي بعد فشل الأجهزة المستخدمة في الانتخابات الرئاسية لعام 2000 في أداء عملها) واسند لها كل ما يتعلق بتنظيم التصويت الإلكتروني وفحص الوسائل الإلكترونية وتجهيز مراكز الاقتراع بها وصيانتها⁽⁹⁹⁾.

2 - الإمارات العربية المتحدة : تتولى اللجنة الوطنية لإدارة الانتخابات في الإمارات كافة الأعمال والمهام المتعلقة بالعملية الانتخابية، وتتولى هذه الهيئة تحديد الخطوط العامة وإيضاح الآلية التي يتم بها التصويت والفرز والعد الإلكتروني، ودعم الانتخابات مادياً وإدارياً وتحديد موعد إجراء الانتخابات، بالإضافة إلى المهام الأخرى التي تقع على عاتق هذه الهيئة⁽¹⁰⁰⁾.

ثالثاً - التأطير المؤسسي لاستخدام الوسائل الإلكترونية في العراق : أمّا في العراق فقد نص الدستور العراقي النافذ في المادة (102) على استقلال المفوضية من الناحية المادية والإدارية⁽¹⁰¹⁾، وتضطلع المفوضية بموجب قانونها وقوانين الانتخابات بالمهام المختلفة المرتبطة بسياق العملية الانتخابية، وتتوزع هذه المهام وتكون على مراحل متعددة، حيث تبدأ مهامها منذ الدعوة إلى الانتخابات وتنتهي بإعلان النتائج النهائية للانتخابات، مروراً بعملية تقني وتسجيل الناخبين وتحديث بياناتهم، بالإضافة إلى تنظيم عملية التصويت بالأجهزة الإلكترونية وفرز الأصوات وعدّها، ويعطي قانون المفوضية رقم (31) لعام 2019 صلاحيات واسعة لمجلس المفوضين في تنظيم وإدارة الانتخابات وتشكيل اللجان التي تساعده على أداء أعماله في مختلف محافظات العراق، وتتضح صلاحيات المفوضية أيضاً في تعيين الخبراء والإداريين وفق شروط معينة من أجل القيام بالأعمال اللازمة لإدارة الانتخابات، ويكون تنظيم التصويت الإلكتروني اختصاص حصري وبحث للمفوضية، بما تتمتع به من صلاحيات خاصة ودعم مالي وإداري يمكنها من إدارة عملية الاقتراع والعد والفرز الإلكتروني، فضلاً عن إعلان النتائج الأولية للانتخابات البرلمانية⁽¹⁰²⁾.

وفي الختام ينبغي القول إن المتطلبات التي سبق ذكرها وإن كانت تعد على درجة كبيرة من الأهمية للبدء باستخدام الوسائل الإلكترونية في الانتخابات البرلمانية، إلا إن هناك متطلبات أخرى إلى جانبها، تتمثل بضرورة توفير الطاقة الكهربائية لإمداد الأجهزة الإلكترونية بالطاقة من أجل تشغيلها وأدائها لعملها على الوجه الأمثل، بالإضافة إلى المتطلبات الأمنية التي ينبغي أن تكون حاضرة لتوفير أجواء آمنة تتم في ظلها الانتخابات الإلكترونية، إذ تختلف هذه المتطلبات من دولة إلى أخرى حسب البيئة السياسية والاجتماعية التي يجري فيها استخدام الوسائل الإلكترونية، فما يكون متوفراً في دولة قد لا يعد كذلك في دولة أخرى، الأمر الذي يشترط فيه وجود كل ما تم ذكره من المتطلبات من أجل إجراء انتخابات ديمقراطية ذات طابع إلكتروني مميز.

الخاتمة .

أولاً / النتائج.

1 - يعد وجود مقومات ومتطلبات رئيسية لاستخدام الوسائل الإلكترونية والعمل على توفيرها من الدعائم الأساسية لاستخدام الوسائل الإلكترونية في الانتخابات البرلمانية، ويمثل توفرها منطلق لهذا الاستخدام، ويؤدي فقدانها أو القيام بها بصورة غير صحيحة إلى نتائج سلبية تعكس على حسن سير العملية الانتخابية ونسبة المشاركة فيها.

2 - أظهرت الدراسة الأهمية الخاصة لعملية تثقيف الناخبين بالوسائل الإلكترونية وأثرها على زيادة الوعي الانتخابي وزيادة نسبة الإقبال على الانتخابات للمشاركة فيها، ويكون تثقيف الناخبين بهذه الوسائل على مرحلتين، الأولى التثقيف لمرحلة التسجيل البايومتري الإلكتروني، والأخرى التثقيف لعملية التصويت باستخدام المعدات الإلكترونية، ولكل مرحلة أهميتها الكبيرة في توسيع نطاق المشاركة في الحياة السياسية، ويحقق تثقيف الناخبين في هذه المراحل أهداف عديدة ينبغي العمل عليها والسعي إلى تحقيقها من قبل الجهات المختصة.

3 - أظهرت الدراسة أيضاً وجوب العمل على تخصيص ميزانية مستقلة لتوفير كل ما يتعلق بالعملية الانتخابية بما في ذلك شراء واستيراد وتجهيز الوسائل والمعدات الإلكترونية التي يتم استخدامها في الانتخابات النيابية؛ من قبل الدولة والجهة المختصة بإدارة الانتخابات.

4 - أوضح البحث حاجة الوسائل الإلكترونية المستخدمة في الانتخابات إلى وجود كوادر إدارية ذات كفاءة عالية وخبرة كبيرة للعمل مع هذه الوسائل، وتكون قادرة ومتخصصة في التعامل مع المشاكل الفنية والصعوبات التي قد تحدث أثناء سير العملية الانتخابية، فيطلب العمل على توفير هذه الكوادر والقدرات قبل البدء باستخدام الوسائل الإلكترونية.

5 - يعدّ وجود تأطير قانوني للوسائل الإلكترونية وتنظيم آلية استخدامها مرتكز أساسي يجب أن يحيط استخدام هذه الوسائل وان يسبق تنظيمه هذا الاستخدام، ليكفل بدوره تنظيم استخدام هذه الوسائل وتنظيم كل ما يتعلق بها لإزالة الغموض وتجنب الاجتهادات في استيرادها وإدارتها وتنظيمها.

6 - أظهرت الدراسة أهمية وجود إطار مؤسسي يكمل ويتم الإطار القانوني لاستخدام الوسائل الإلكترونية في الانتخابات البرلمانية، فقد أظهر البحث أهمية وجود هيئة مستقلة وحيادية ومختصة لإدارة واستخدام الأنظمة والتكنولوجيا في الانتخابات، وهذه الهيئة تكون بدورها مسؤولة عن توفير وتدريب الكوادر الإدارية اللازمة لتشغيل الوسائل الإلكترونية وتثقيف الناخبين بها، أي يعد وجودها ضروري لتحقيق وتوفير المقومات الأخرى لاستخدام هذه الوسائل.

7 - بعد دراسة درجة توفر هذه المقومات في العراق، أظهر البحث أن المقومات لم تكن على المستوى المطلوب الذي ينبغي توفره قبل البدء باستخدام الوسائل والأجهزة الإلكترونية في الانتخابات البرلمانية، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لتثقيف الناخبين بالوسائل الإلكترونية والبطاقة البايومترية وتحفيزهم على المشاركة في الانتخابات، إلا إن كّل ذلك لم يؤدي إلى زيادة نسبة هذه المشاركة بل على العكس شهدت انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2021 انخفاضاً كبيراً وملحوظاً في نسبة المشاركين في التصويت، بالإضافة إلى ذلك تمّ اللجوء إلى الاقتراض من قبل الدولة لسد نفقات شراء الوسائل الإلكترونية، فلم تكفي المبالغ التي تم تخصيصها للعملية الانتخابية لشراء

هذه الوسائل، بسبب عدم وجود دراسة مسبقة للنقائص الانتخابية وتحديد حصة الوسائل الالكترونية منها، فضلاً عن قصر المدة التدريبية التي اعلنت عنها المفوضية لموظفي الاقتراع والفرز المؤقتين مما أدى إلى عدم قدرة هذه الكوادر على مواجهة المشاكل الفنية التي حدثت في بعض محطات الاقتراع أثناء سير العملية الانتخابية.

8 - أظهر البحث عدم وجود إطار قانوني متكامل ومنظم لإدارة واستخدام الوسائل الالكترونية في الانتخابات النيابية العراقية، فلم يخصص فصل أو جزء من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي النافذ لتوضيح مفهوم الوسائل الالكترونية وآلية استخدامها وحل المشاكل التي قد تطرأ عليها أثناء سريان العملية الانتخابية، وإنما تم الاكتفاء بإشارة بسيطة لها في القانون المذكور، وعلى الجانب المؤسسي كانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات هي الجهة المختصة بإدارة واستخدام الوسائل الالكترونية في الانتخابات، إلا أننا لم نرى في قانون المفوضية نصوص تنظم هذا الاستخدام سوى إشارات بسيطة جداً في بعض الفقرات.

ثانياً / التوصيات .

1 - نقترح على المشرع العراقي والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، إجراء دراسة شاملة لمقومات ومتطلبات استخدام الوسائل الالكترونية في الانتخابات، قبل البدء الفعلي باستخدام هذه الوسائل، لمعرفة المستوى التنظيمي المتوفر لهذا الاستخدام، والعمل على رفعه وتهيئته قبل بدء العملية الانتخابية من خلال اللجوء إلى الخبراء والمختصين بالشأن التكنولوجي الانتخابي.

2 - يجب على المفوضية تكثيف الجهود المبذولة في تثقيف الناخبين، من أجل زيادة الوعي والثقافة الالكترونية للناخبين (خصوصاً لدى الفئات العمرية الكبيرة التي لم تعتد على استخدام التكنولوجيا في حياتها اليومية) من خلال ابتكار طرق ووسائل إبداعية تكون قادرة على إرجاع الثقة بالعملية الانتخابية وزيادة نسبة المشاركة فيها.

3 - يجب على الحكومة العراقية وقبيل كل عملية انتخابية، تخصيص ميزانية مستقلة لشراء وصيانة وانتداب الخبراء للإشراف على عمل الوسائل الالكترونية، بناء على دراسة سابقة لمعرفة مقدار المبالغ الواجب تخصيصها لسد نفقات شراء وصيانة هذه الوسائل.

4 - يجب على المفوضية قدر الإمكان العمل على صيانة الوسائل والأجهزة الالكترونية المستخدمة في الانتخابات، من خلال استدعاء خبراء من الشركة المصنعة لهذه الوسائل، لاستخدامها في عمليات انتخابية أخرى، من أجل تجنب شراء هذه الوسائل قبل كل عملية انتخابية، والعمل على تخفيف النفقات الانتخابية وتجنب الاقتراض لسد النقص الحاصل فيها.

5 - نوصي المفوضية بالعمل على زيادة مدة تدريب العاملين في مراكز الاقتراع والفرز، واتباع وسائل تدريبية متطورة، وإقامة ورش تدريبية لموظفي المفوضية المختصين في تنظيم استخدام الوسائل الالكترونية في الانتخابات، والتعامل مع الخبراء والمختصين بالشأن الانتخابي، والاستفادة من خبرتهم في تدريب الموظفين والإشراف على عملهم.

6 - نوصي المشرع العراقي بتشريع قانون " التنظيم القانوني للوسائل الالكترونية المستخدمة في الانتخابات" يتولى بالتنظيم كل ما يتعلق بهذه الوسائل، من بيان مفهومها وضوابط وشروط استيرادها والشروط المتعلقة بالشركة المصنعة لها، وآلية استخدامها وتخصيص المبالغ اللازمة لشرائها والتدريب عليها، وصولاً إلى تحديد الجهة المختصة بالإشراف عليها، ويمكن الاكتفاء بإيجاد فصل مستقل لتنظيم هذه الوسائل يدرج في قانون انتخابات مجلس النواب النافذ، يتولى بالتوضيح جميع ما تقدم ذكره، والتوصية تشمل تعديل قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بشكل يضمن تخصيص فصل يتناول بالتوضيح الجهة أو الدائرة المختصة بتنظيم استخدام الوسائل الالكترونية.

7 - نوصي المشرع العراقي والمفوضية العليا بالعمل على الاستفادة من تجارب الدول المقارنة والدول الأخرى التي تم التطرق لها في هذا البحث، من خلال الاطلاع على آلية تنظيم واستخدام هذه الوسائل في الدول المقارنة ومقارنتها بالتنظيم المعمول به في العراق، لإيجاد المشاكل والثغرات التي تعترض استخدام الوسائل الالكترونية في الانتخابات البرلمانية، والعمل على إيجاد حلول عاجلة لها.

الهوامش.

- (1) - لويس مارتينيز ومنصور صديقي وآخرون، قاموس العربي للانتخابات، الطبعة الأولى، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 60.
- (2) - نارام نجم الدين عبد الغفور، إدارة الانتخابات في دول ما بعد النزاع - دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، 2017، ص 259.
- (3) - لويس مارتينيز ومنصور صديقي وآخرون، قاموس العربي للانتخابات، مصدر سابق، ص 60.
- (4) - دليل الانتخابات الرئاسية الفلسطينية، لجنة الانتخابات المركزية، فلسطين، 2005، ص 18.
- (5) - موسوعة آيس الانتخابية، <https://aceproject.org>، تاريخ الزيارة (5 \ 12 \ 2022).
- (6) - شاهين قاسم حسن، سجل الناخبين وأثره في نزاهة العملية (دراسة قانونية مقارنة)، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، 2019، ص 133.
- (7) - دليل مراقبة تسجيل الناخبين، مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بولندا، 2012، ص 34.
- (8) - تعزيز ثقة الناخبين في العملية الانتخابية (انتخابات مجالس المحافظات والاقليم)، مؤسسة النور العالمية، التقرير الرابع، 2019، ص 3.
- (9) - Kjttil Borlaug , voter education The political education of Norwegian lower secondary school , UTBILDNIN & DEMOKRATI , VOL 14 , NR 3, page 5 .
- (10) - دليل الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات، الإصدار الثالث، مطبوعات الاتحاد الأوروبي، فورتيم، 2016، ص 47.
- (11) - محمد العقاب، الانترنت والديمقراطية الجديدة نحو انتخابات إلكترونية وتعزيز الاهتمام السياسي، مركز البصيرة للبحوث والخدمات التعليمية، العدد 8، 2009، ص 99.
- (12) - دليل لانتخابات الرئاسة الفلسطينية، مصدر سابق، ص 19.
- (13) - البيان التمهيدي من مركز كارتر حول عملية تسجيل الناخبين لاستفتاء جنوب السودان، مركز كارتر، 2010، ص 10.
- (14) - مقدمة إلى التصويت الإلكتروني (اعتبارات جوهرية)، مصدر سابق، ص 29.
- (15) - المصدر نفسه، ص 29.
- (16) - دليل الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات، مصدر سابق، ص 47.
- (17) - ألان وول وآخرون، أشكال الإدارة الانتخابية، ترجمة أيمن ايوب وعلي الصاوي، مصدر سابق، ص 94.
- (18) - المصدر نفسه، ص 243.
- (19) - ينظر نص المادة (17 \ ط) من التعليمات التنفيذية للانتخابات المجلس الوطني الاتحادي رقم (2019 \ 2 \ 3).
- (20) - ينظر نص المادة (10 \ السادس عشر) من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (31) لسنة 2019.
- (21) - ففي الأردن تقوم الهيئة المستقلة للانتخابات بحملات تثقيف وتوعية الناخبين من أجل زيادة الوعي العام بالعملية الانتخابية والوسائل الإلكترونية المستخدمة فيها، إذ اعتمدت هذه الهيئة شعار (الأردن ينتخب) لتوعية وتثقيف الناخبين في العملية الانتخابية واستخدمت عدة وسائل لهذا الغرض، حيث استخدمت المنتجات المطبوعة وقامت بتوزيعها في الصحف من خلال المتطوعين، بالإضافة إلى البوسترات والكتيبات في مراكز الاقتراع فضلاً عن الفيديوهات التوعوية والرسائل النصية القصيرة، وكان لوسائل التواصل الاجتماعي دور كبير في التوعية من خلال الإجابة على استفسارات الناخبين حول الانتخابات، وعقدت الهيئة أيضاً (123) لقاء مع الناخبين في مختلف مناطق المملكة من خلال ورش تم فيها شرح قانون الانتخابات والإجراءات التي تتم في سياقها. صالح عبد الرزاق فالج الخوالدة، إدارة الانتخابات النيابية في الأردن : دراسة حالة الانتخابات النيابية لعام 2016م، مجلة دراسات وابحث - المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 4، 2020، ص 924.
- وفي الهند قامت مفوضية الانتخابات الهندية بحملة واسعة لتثقيف الناخبين بأجهزة (EVM) المستخدمة في الانتخابات الاتحادية ولضمان تثقيف جميع الفئات المؤهلة في العملية الانتخابية قامت المفوضية بتنظيم حملات تثقيف واسعة للناخبين بالوسائل الإعلامية كافة لتشمل الناخبين بشكل عام وفئة الناخبين المعاقين بشكل خاص، حيث قامت المفوضية بإعداد برامج الدعاية والتوعية بلغة بسيطة وبلغة الإشارة، ونظمت مؤتمرات تثقيف متنقلة لتحفيز الناخبين ذوي الاحتياجات الخاصة وتثقيفهم بالعملية الانتخابية، بالإضافة إلى إعداد فريق متطوعين من أجل خلق الوعي الانتخابي بين هذه الفئات الخاصة
- Breaking the Barriers : Making Elections Accessible, Commission of India, New Delhi, .
Election
2020, page 6 – 7 .
- (22) -Section (101/c) of the Help America Vote Act 2002.
- (5) - <https://circle.tufts.edu/latest-research/youth-who-learn> , date of visit (2 \ 2 \ 2022) .
- (24) - ألان دول وآخرون، أشكال الإدارة الانتخابية، مصدر سابق، ص 43.

- (25) - اللجنة الوطنية للانتخابات تصدر دليل الناخب والمرشح لتعزيز الشفافية، مقال منشور على صحيفة الخليج الإلكترونية، <https://www.alkhaleej.ae/> ، تاريخ الزيارة (11 \ 1 \ 2022)
- (26) - المادة (7 \ 7) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020 .
- (27) - Elections in Iraq - 2018 Council Representatives Election , International Foundation for Democratic Systems , Virginal ,2018 , Page 15 .
- (28) - Rola Abdel Latif and Matthew Emery , Opinions on The Electoral Process and Democracy in Iraq , International Foundation for Democratic Systems (IFES) , Washington , 2015 , Page 26
- (29) - عبد الرزاق عبد الحسين، الإعلام والتتقيف الانتخابي، متوفر على شبكة المعلومات <https://annabaa.org/arabic/annabaaarticles/14219> ، تاريخ الزيارة (5 \ 2 \ 2022) .
- (30) - جينا شيريلو وأخرون، التحليل الشامل للعملية الانتخابية والسياسية في العراق حسب النوع الاجتماعي، المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، فرجينيا، 2019، ص 21 .
- (31) - ينظر نص المادة (16 \ رابعا) من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (31) لسنة 2019 .
- (32) - المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، <https://ihec.iq/>، تاريخ الزيارة (6 \ 2 \ 2022) .
- (33) - Sam Pwkojo and Peninah Sekabembe , Voter Education for Informed and Ethical Voting, The Case of Uganda General Elections 2016, 2016, Page 20 .
- (34) - عكاب أحمد محمد العبادي، التنظيم القانوني للحملات الانتخابية من منظور دستوري ومالي، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية والأدبية، بيروت، 2018، ص 73 .
- (35) - بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية في الجمهورية التونسية، المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا، تقرير رقم 64 ، الطبعة الأولى ، 2020 ، ص 17 .
- (36) - التقرير النهائي للبعثة الدولية لملاحظة الانتخابات في تونس، البعثة المشتركة للمعهد الديمقراطي والمعهد الجمهوري الدولي لملاحظة الانتخابات، 2019، ص 23 .
- (37) - كامل حسون القيم وعادل خليل مهدي، دور الإعلام في تشكيل رأي عام إيجابي نحو المشاركة الانتخابية في العراق، مجلة الباحث العلمي، العدد 9 - 10 ، 2010، ص 13 .
- (38) - إذ تعرف الثقافة السياسية بأنها " مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شؤون السياسة والحكم، السلطة والدولة، الولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة، وتعني أيضا منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى بها مجتمع معين، الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم " مروة محمد عبد المنعم، الثقافة السياسية والاستقرار السياسي _ دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة (2004 _ 2020)، مجلة كلية السياسية والاقتصاد، العدد 11 ، 2021، ص 10 .
- (39) - تمول الانتخابات النيابية في الأردن من خلال الموازنة العامة للدولة ومن قبل مشروع الشراكة للجهات المانحة وهو " مشروع يقوم على دعم الهيئة المستقلة للانتخابات وتطوير قدراتها اللوجستية والبشرية"، وتأتي هذه المنحة من قبل الوكالات الأمريكية للتنمية الدولية وأيضا من قبل المنح البريطانية والفرنسية ومنظمة الصحة العالمية بالإضافة إلى المنحة المقدمة من الاتحاد الأوروبي وصندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومُولت الخزينة العامة للمملكة للانتخابات بالأموال البالغة (14,280,000) دينار، إما مشروع الشراكة فقد بلغت المنح المقدمة منه للانتخابات (3,553,520) دينار، وفيما يتعلق بشراء وتمويل الأنظمة ومواد الربط الإلكتروني فقد تم تزويد هذه الأنظمة من قبل مديرية تكنولوجيا المعلومات لتوفيرها وتوزيعها مع مديرية تكنولوجيا الانتخابات وبدعم من مشروع الشراكة، وبلغت كلفة شراء منظومة الربط الإلكتروني المستخدمة في التصويت والعد والفرز (1,450,000) دينار تم تخصيصها من مجموع المبالغ المتحصلة من الموازنة العامة ومشروع الشراكة . التقرير التفصيلي للانتخابات النيابية العامة للمجلس التاسع عشر لعام 2020، الهيئة المستقلة للانتخابات في الأردن، 2020، ص 37 .
- (40) - من يمول الانتخابات وكيف، موسوعة ايس للانتخابات، <https://aceproject.org/ace-ar/> ، تاريخ الزيارة (10 \ 2 \ 2022) .
- (41) - Sections (206 - 207) of the Help America Vote Act 2002.
- (42) - Section (251) of the Help America Vote Act 2002.
- (4) - Funding Election Technology , <https://www.ncsl.org/research/elections-and-campaigns/elections-2020> ., date of visit (10 \ 2 \ 2022) .
- (44) - Funding Election Technology, <https://www.ncsl.org/research/elections-and-campaigns/elections-2020.aspx> , date of visit (10 \ 2 \ 2022) .

(45) -The text of Article (1 \ Section 6\ Sub-Article 5) of the Comprehensive Finance Law of the Government of Minnesota Government .

(46) - ينظر نص المادة (24) من التعليمات التنفيذية لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي لسنة 2019 .
(47) - ففي البرازيل تختص لجنة الانتخابات البرازيلية (TTSE) بإدارة عملية الانتخابات وتكون لجنة مستقلة تشرف بشكل كامل على العملية الانتخابية، ويتضمن عملها التعاقد مع الشركات لشراء أجهزة التصويت الإلكتروني، وقامت لجنة إدارة الانتخابات من خلال رئيسها بإنشاء لجنة الجوى (TSE) لدراسة مدى جودة ورسانة الأجهزة الإلكترونية، وفقاً لصلاحيات هذا اللجنة فقد أنشأت بدورها لجنة لإجراء تحقيق أكثر شمولاً لتحديد متطلبات الأنظمة الإلكترونية الجديدة، قامت هذه اللجنة بتقديم طلب للحكومة لمعرفة متطلبات آلات التصويت الإلكتروني، وتلقت أكثر من (12) تقرير يحدد هذه المتطلبات، كتبت اللجنة الفنية طلب كاملاً للمناقشة مع ثلاثة ملاحق تحدد المنتجات والخدمات المطلوبة والمتطلبات الفنية لآلة التصويت وآلية اختيار العطاءات المقدمة من قبل الشركات، ووضعت اللجنة 96 اختباراً تقنياً يجب على الشركات المتقدمة للتعاقد اجتيازها، وتقدمت خمس شركات للمناقشة لكن ثلاث شركات فقط تمكنت من اجتياز كل الاختبارات المذكورة، وتمثل هذا الشركات (IBM, UINSYS, PROCOMP)، ومن بين هذه الشركات، قدمت شركة (UINSYS) أقل عطاء في المناقصة للتعاقد، وبلغ إجمالي هذا التكاليف (63) مليون دولار أمريكي، وتم اختيارها لتنفيذ هذا البرنامج الجديد، بالإضافة إلى هذه الشركة تعاقدت لجنة الانتخابات مع مقاولين خارجيين لصيانة وصنع آلات التصويت الإلكتروني. Ben Goldsmith and others , Case Study Report on Brazil Electronic Voting 1996 to Present , International Foundation for Electoral Systems , page 244 _ 245 .
تقوم مفوضية الانتخابات (ECI) في الهند بالتعاقد وشراء أجهزة التصويت والعد والفرز الإلكتروني ويرمز لهذه الأجهزة (EVM) للدلالة إلى النوع الذي يجري استخدامه في الانتخابات . تعاقدت المفوضية مع شركة بهارات للأجهزة الإلكترونية المحدودة (BEL) وشركة الهند للإلكترونيات (ECIC) وكلا الشركتين هندية، وأعطت المفوضية للشركتين التفويض لتصميم آلة التصويت الإلكتروني، وبالفعل تم تصنيع هذه الأجهزة بالمواصفات المطلوبة من قبل المفوضية، واشترطت المفوضية أن يكون الجهاز مانعاً للتلاعب ومثالي ويتمتع بميزات عالية للأمان، وبالمقارنة مع الدول الأخرى تعد آلات التصويت الإلكترونية في الهند أرخص بكثير، إذ إن سعر الآلة الواحدة يبلغ (8670) روبية بالإضافة إلى الضرائب من الشركة المصنعة والتي تبلغ ما يقارب (107) يورو. Maximilian Herstatt and others , India's Electronic Voting Machines (EVMs) Social Construction of a "frugal" innovation , Working Paper 86 , Maastricht University , 2014 , page 13 .

(48) -Section (205) of the Help America Vote Act 2002 .

1- Here's how states plan to spend the federal money they're getting for election security , <https://statescoop.com/election-security/> , date of visit (11 \ 2 \ 2022) .

(50) - الفقرة (7) من المادة (24) من التعليمات التنفيذية لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي لسنة 2019 .
(51) - ينظر نص المادة (11) من التعليمات التنفيذية لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي لسنة 2019 .
(52) - المادة (22) من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (31) لسنة 2019 .
(53) - بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، الاستعدادات والعمليات الانتخابية في العراق، تقرير رقم 5، بغداد، 2021 ، ص 3 - 4 .
(54) - المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، <https://m.facebook.com> ، تاريخ الزيارة (12 \ 2 \ 2022) .
(55) - المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، <https://m.facebook.com> ، تاريخ الزيارة (12 \ 2 \ 2022) .
(56) - مقدمة إلى التصويت الإلكتروني (اعتبارات جوهرية)، مصدر سابق، ص 21 _ 22 .
(57) - ريتشارد ل. كلاين وباتريك مرلو، بناء الثقة في عملية تسجيل الناخبين، دليل المعهد الديمقراطي الوطني في المراقبة الموجه للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بيروت، 2001، ص 49 .
(58) - إذ عملت الهيئة المستقلة للانتخابات في الأردن على استقطاب وتدريب الكوادر البشرية وفق خطة زمنية مكثفة، وتم تدريب هذه الكوادر وفق أحدث الوسائل ضمن حزمة البرامج التدريبية للموظفين والمتطوعين بأسلوب يحاكي العملية الانتخابية، إذ شرعت الهيئة قبل 4 أشهر من يوم الاقتراع بالدعوة إلى العاملين لتوفير كادرها المؤقت، واعتمدت اللجنة في اختيار الكوادر الإدارية على عدة مبادئ ونقاط أساسية تمثلت في الحياد والنزاهة والكفاءة وتكافؤ الفرص والعدالة، وقد تم توزيع هذا الكوادر على أربع هيئات ودوائر أساسية لإدارة العملية الانتخابية، تمثلت الدائرة الأولى في الكوادر البشرية العاملة في الأمانة العامة للهيئة، والكوادر البشرية في لجان الانتخابات، والكوادر الخاصة بدعم مكاتب اللجان الانتخابية، إضافة إلى كوادر لجان الاقتراع والفرز الإلكتروني والفرق المساندة لها، وتنوعت أعداد وصفة العاملين في الانتخابات بين العاملين بصفة تعيين دائم، أو عقود شاملة أو إعاره، أو عقود مع المنتمين إلى المنظمات الدولية، وكذلك الملزمة بالمشاركة في العملية الانتخابية، بالإضافة إلى الأشخاص الذين تم التعاقد معهم بصيغة شراء خدمة، ركزت الهيئة المستقلة للانتخابات عند تجهيز العملية الانتخابية على التدريب بوصفه أحد العوامل الفعالة في نجاحها، إذ ساعدت

- المعايير المستخدمة في التدريب على أحداث نقلة نوعية في آلية نشر المعلومة الانتخابية بين الكوادر العاملة في الانتخابات، وعقدت الهيئة (16) برنامج تدريبي لكوادر لجان الانتخابات، بالإضافة إلى البرامج الخاصة بممثلي مؤسسات المجتمع المدني كان الهدف منها رفع مستوى كفاءة القوى الإدارية المنظمة للانتخابات. التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية لعام 2016، الهيئة المستقلة للانتخابات، ص 13 - 22.
- (59) - إدارة مراكز الاقتراع، ص 8 - 9، متوفر على شبكة المعلومات <http://www.iknowpolitics.org>، تاريخ الزيارة (16 \ 2 \ 2022).
- (60) - عبدو سعد وآخرون، النظم الانتخابية - دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص 63.
- (61) - Poll works and polling places, The Election Assistance Commission (EAC), 2017, page 2.
- (62) - J. Mijin Cha and other, The Freedom to Voter for All-Americans, Demos, 2014, page 2 - 4.
- (63) - حمدان محمد سيف الغفلي، صناعة الانتخابات في دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016، ص 432.
- (64) - ينظر نص المادة (24 \ 4) من التعليمات التنفيذية للانتخابات المجلس الوطني الاتحادي لسنة 2019.
- (65) - ينظر نص المادة (14 \ 16) من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (31) لسنة 2019.
- (66) - المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، <https://ihc.iq/11407-2>، تاريخ الزيارة (17 \ 2 \ 2022).
- (67) - استمارة التقديم كموظف اقتراع في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لسنة 2021، على الموقع الإلكتروني <https://www.t9iq.com>، تاريخ الزيارة (15 \ 2 \ 2022).
- (68) - المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، <https://m.facebook.com>، تاريخ الزيارة (17 \ 2 \ 2022).
- (69) - المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، <https://m.facebook.com>، تاريخ الزيارة (17 \ 2 \ 2022).
- (70) - إذ نصت المادة (21) من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على " للمفوضية الاستعانة بخبراء من مكتب المساعدة الانتخابي التابع للأمم المتحدة في مراحل الإعداد والتحضير واجراء الانتخابات والاستفتاءات " .
- (71) - إطار العمل القانوني، دليل البيانات الانتخابية، أكاديمية الانتخابات، متوفر على شبكة المعلومات <https://openelectiondata.net>، تاريخ الزيارة (17 \ 2 \ 2022).
- (72) - حسن محمد راضي المزراكي، المعايير الدولية لحرية الانتخابات ونزاهتها، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بابل، 2013، ص 111.
- (73) - وتتمثل هذه الفئات بالأشخاص الذين يندرجون تحت أي من الحالات التالية: أ - قلة أو انعدام التمييز، ب - الأشخاص المحكوم عليهم، ج - اعضاء الجيش إذ تحرم بعض الدول الجيش من ممارسة حق الانتخاب مثل الجمهورية الفرنسية (قديمًا) ويبررون ذلك بمسألة ابعاد الجيش عن التدخل في الشؤون السياسية واقتصار دورها على الدفاع عن الدولة. سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، دون سنة نشر، ص 106. وازافت بعض الدول فئة اخرى، حُرمت من المشاركة في الانتخابات وتتمثل بفئة " المحكوم عليه بالإفلاس ولم يستعد اعتباره قانوني " المادة (3 \ ب) من قانون الانتخابات لمجلس النواب رقم (6) لسنة 2016.
- (74) - ينص قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس رقم (7) لسنة 2014 والتعلق بقواعد وإجراءات تسجيل الناخبين للانتخابات والاستفتاء في الفصل (12) على طريقتين للتسجيل " 1 _ التسجيل المباشر والذي يتم في مكاتب التسجيل الثابتة والمتنقلة سواء كان التسجيل شخصي أو للغير. 2 _ وتكون الطريقة الثانية غير مباشرة فتتم عن بعد عن طريق الجوال عبر خدمة البيانات غير المهيكلة.
- (75) - ينظر نصوص المواد (87 \ 95 - 97) من قانون الانتخابات اللبناني النافذ رقم (44) لسنة 2017.
- (76) - نصت المادة (69 \ أ) من قانون العملية الانتخابية في زامبيا رقم (35) لسنة 2016 على وجوب فرز الأصوات وعدها إلكترونياً من خلال الأجهزة الإلكترونية المخصصة لهذا الغرض.
- (77) - ينظر نص المادة (38 \ أ) من قانون الانتخابات العراقي النافذ رقم (9) لسنة 2020.
- (78) - منتهى جواد كاظم الزبيدي، الطعون الانتخابية النيابية في العراق (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، كلية القانون، 2012، ص 21. وقد نصت قوانين الانتخابات على حق الطعن بنتائج الانتخابات ويتضمن هذا إمكانية الطعن بالوسائل الإلكترونية المستخدمة في الانتخابات من الناحية الفنية. ينظر الأمر الولائي الصادر من المحكمة الاتحادية العليا في العراق (العدد 3 \ أمر ولائي \ 2021)، منشور على الموقع الرسمي للمحكمة الاتحادية العليا، <https://www.iraqfsc.iq/index-ar.php>، تاريخ الزيارة (15 \ 2 \ 2022).
- (79) - ريتشارد ل. كلاين وباتريك مرلو، بناء الثقة في عملية تسجيل الناخبين، مصدر سابق، ص 26.

- (80) - ينظر نص المادة (11 \ ج) من التعليمات التنفيذية للانتخابات المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي رقم (3 \ 2 \ 2019)، والمادة (22) من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (31) لسنة 2019 .
- (81) - صالح احمد حجازي وعلي محمد الدباس ، دور الحماية الجزائية للانتخابات في تعزيز النظام النيابي الديمقراطي ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، المجلد 3 ، العدد 29 ، 2016 ، ص 2 .
- (82) - نص قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات _ الملغي _ رقم (11) لسنة 2007 في المادة (9) على " ثالثا - على المفوضية الاستعانة بخبراء دوليين في مجال الانتخابات من منظمة الأمم المتحدة في مراحل اعداد وتحضير واجراء الانتخابات والاستفتاءات " وتم ادراج النص ذاته في القانون الاخير للمفوضية رقم (31) لسنة 2019 في المادة (21) .
- (83) - ففي سويسرا يتم تنظيم انتخابات الجمعية الفيدرالية من خلال عدة قوانين اتحادية، يمثل الدستور الاتحادي القانون الأول والاساسي لتنظيم الانتخابات التشريعية لعام 1999 المعدل، فضلا عن القانون الاتحادي للحقوق السياسية المعدل، والمرسوم الاتحادي بشأن الحقوق السياسية، بالإضافة إلى التشريعات المحلية التي تصدر من الكانتونات التي تدخل في سياق الانتخابات، إما بالنسبة إلى الناخبين في الخارج فيتم تنظيم التصويت من خلال قانون (Swiss Abroad) لعام 2015، وفيما يتعلق بالتصويت الإلكتروني والإطار القانوني للوسائل الإلكترونية المستخدمة في الانتخابات، فقد صدر لها مرسوم اتحادي عام 2014، وتختص القوانين الاتحادية بتعيين المسائل العامة مثل الشروط الدنيا للمشاركة في الانتخابات، وتترك للكانتونات معالجة المسائل التفصيلية من خلال اصدار اللوائح والتعليمات. ODIHR , Swiss Confederation Federal Assembly Elections 20 October 2019 , Needs Assessment Mission Report , Warsaw , 2019 , page 4 .
- (84) - ثال . آي هال، كتيب تمهيدي عن نظام الانتخابات الأمريكية، المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، 2016، ص 4 .
- (85) - Estelle H . Rogers , The National Voter Registration Act : Fifteen Years on , American Constitution Society for Law and Polity , Washington , 2009 , page 1 .
- (86) - Sam Garrett , The Uniformed and Overseas Citizens Absentee Voting Act : Overview and Issues , Congressional Research Service , Volume 10 , No 66 , 2016 , page 2 _ 3 .
- (87) - ثال . آي هال ، كتيب تمهيدي عن نظام الانتخابات الأمريكية ، مصدر سابق ، ص 11 .
- (88) - حمدان محمد سيف الغفلي، صناعة الانتخابات في دولة الإمارات العربية المتحدة، مصدر سابق، ص 408 .
- (89) - قرار اللجنة الوطنية للانتخابات رقم (3 \ 2 \ 2019) بشأن التعليمات التنفيذية للانتخابات المجلس الوطني الاتحادي.
- (90) - ينظر نص المادة (38) من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (31) لسنة 2019 .
- (91) - مثل التعليمات الخاصة بتسجيل واعتماد المراقبين الدوليين ومدونة السلوك الانتخابي الخاصة بالمرشحين الافراد والاحزاب والتحالفات السياسية للانتخابات مجلس النواب العراقي فضلا عن الأنظمة الخاصة بتحديث بيانات الناخبين، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، <https://ihcc.iq>، تاريخ الزيارة (18 \ 2 \ 2022) .
- (92) - بورنان سلسبيل ، الإدارة الانتخابية في الجزائر : مسار المؤسسة وتحدياتها ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، 2020 _ 2021 ، ص 8 .
- (93) - تختلف إدارة وتنظيم الانتخابات الفيدرالية في سويسرا اختلافا كبيرا عن إدارة الانتخابات في الكانتونات، إذ تتولى المستشارية الفيدرالية دورا مهما وتنسيقيا في إدارة الانتخابات الفيدرالية حيث تقوم المستشارية الفيدرالية بكل المهام الانتخابية على المستوى الفيدرالي مثل تسجيل الناخبين والمرشحين والإشراف على استخدام التصويت عبر الإنترنت، كما انها مكلفة بنشر النتائج النهائية للانتخابات على مستوى الدولة، إم على مستوى الكانتونات يتولى موظفوها مهام الإدارة الانتخابية جميعها بما في ذلك إدارة عملية التصويت وفرز الأصوات وعدها. Office for Democratic Intuitions and Human Rights, Federal Assembly Elections 23 October 2011, OSCE ODIHR Election Assessment Mission Reports , page 7 .
- (94) - نارام نجم الدين عبد الغفور، إدارة الانتخابات في دول ما بعد النزاع - دراسة مقارنة، مصدر سابق، ص 138 . ولأهمية استقلالية هذه الهيئات تنص عليها أغلب الدساتير وتؤسس لاستقلالها وهو ما يعد خطوة جيدة في ضمان نزاهة الانتخابات وشفافيتها، إذ ينص دستور كل من الهند وسويسرا وجنوب افريقيا وفنزويلا والعراق ودول أخرى على كفالة استقلالية الأجهزة الانتخابية . عبدو سعد وآخرون ، النظم الانتخابية (دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي) ، مصدر سابق، ص 62 .
- ويتمثل الإطار المؤسسي في الهند بمفوضية الانتخابات الهندية التي تتولى مهام إدارة العملية الانتخابية، إذ أسس الدستور الهندي لهذه الهيئة بوصفها هيئة مستقلة ماليا وإداريا في المادة (324) منه، تكون مهمتها الحصرية إدارة الانتخابات على مستوى الدولة، واتخذت المفوضية مبادرة رائدة لإدخال آلة التصويت الإلكتروني (EVM)، لتسجيل الأصوات وتخزينها وفرزها عبر جميع الولايات الهندية، بطريقة شفافة ومؤثرة وأمنة ومدعومة من الجانب القانوني .
- Nirvachan Sadan, Election Commission of India President, new Delhi , 2014 , page 1 .
- (95) - بورنان سلسبيل، الإدارة الانتخابية في الجزائر : مسار المؤسسة وتحدياتها، مصدر سابق، ص 10 .

- (96) - اسماعيل ذياب، مبدأ حياد الإدارة في العملية الانتخابية وضمائنه، مذكرة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017 _ 2018، ص 2 .
- (97) - عبدو سعد وآخرون، النظم الانتخابية (دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي)، مصدر سابق، ص 62 _ 63.
- (98) - فلاديمير بران وباتريك مورلو، مراقبة التكنولوجيا المعتمدة في العملية الانتخابية، دليل المعهد الديمقراطي الوطني للأحزاب السياسية والمنظمات المدنية، ترجمة نور الاسعد وسوزان فازان، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون المدنية، لبنان، 2008، ص 68.
- (99) - Sections (211-300) of the Help America Vote Act 2002 .
- (100) - المادة (11) من التعليمات التنفيذية لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي لسنة 2019 .
- (101) - تنص المادة (102) من دستور جمهورية العراق النافذ لسنة 2005 على " تعد المفوضية العليا لحقوق الإنسان والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهيئة النزاهة، هيئات مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب، وتنظم اعمالها بقانون " (102) - ينظر قانون انتخابات مجلس النواب العراقي النافذ رقم (9) لعام 2020، وقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النافذ رقم (31) لعام 2019 .

المصادر.

أولا / الكتب.

1. ألان وول وآخرون، أشكال الإدارة الانتخابية (دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات)، ترجمة أيمن ايوب وعلي الصاوي، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ستوكهولم، 2007 .
2. فلاديمير بران وباتريك مورلو، مراقبة التكنولوجيا المعتمدة في العملية الانتخابية، دليل المعهد الديمقراطي الوطني للأحزاب السياسية والمنظمات المدنية، ترجمة نور الاسعد وسوزان فازان، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون المدنية، لبنان، 2008 .
3. ثال . أي هال، كتيب تمهيدي عن نظام الانتخابات الأمريكية، المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، 2016.
4. سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة نشر .
5. حمدان محمد سيف الغفلي، صناعة الانتخابات في دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016 .
6. عبدو سعد وآخرون ، النظم الانتخابية - دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005 .
7. ريتشارد ل. كلاين وباتريك مرلو، بناء الثقة في عملية تسجيل الناخبين، دليل المعهد الديمقراطي الوطني في المراقبة الموجه للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بيروت، 2001 .
8. عكاب أحمد محمد العبادي، التنظيم القانوني للحملات الانتخابية من منظور دستوري ومالي، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية والأدبية، بيروت، 2018.
9. جينا شيريلو وآخرون، التحليل الشامل للعملية الانتخابية والسياسية في العراق حسب النوع الاجتماعي، المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، فرجينيا، 2019 .
10. شاهين قاسم حسن، سجل الناخبين وأثره في نزاهة العملية (دراسة قانونية مقارنة)، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، 2019 .
11. ثارام نجم الدين عبد الغفور، إدارة الانتخابات في دول ما بعد النزاع - دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، 2017 .
12. لويس مارتينيز ومنصور صديقي وآخرون، القاموس العربي للانتخابات، الطبعة الأولى، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثانياً / الرسائل الجامعية .

1. اسماعيل ذياب، مبدأ حياد الإدارة في العملية الانتخابية وضمائنه، مذكرة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017 _ 2018 .
2. بورنان سلسبيل، الإدارة الانتخابية في الجزائر : مسار المؤسسة وتحدياتها، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، 2020 _ 2021 .
3. حسن محمد راضي المزراكي ، المعايير الدولية لحرية الانتخابات ونزاهتها ، رسالة ماجستير ، كلية القانون، جامعة بابل، 2013 .

4. منتهى جواد كاظم الزيايدي، الطعون الانتخابية النيابية في العراق (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة المستنصرية، 2012.

ثالثاً / البحوث والمجلات العلمية .

1. صالح احمد حجازي وعلي محمد الدباس ، دور الحماية الجزائية للانتخابات في تعزيز النظام النيابي الديمقراطي ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، المجلد 3 ، العدد 29 ، 2016.

2. صالح عبد الرزاق فالح الخوالدة، إدارة الانتخابات النيابية في الأردن : دراسة حالة الانتخابات النيابية لعام 2016م، مجلة دراسات وابحاث – المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 4، 2020.

3. محمد العقاب، الانترنت والديمقراطية الجديدة نحو انتخابات إلكترونية وتعزيز الاهتمام السياسي، مركز البصيرة للبحوث والخدمات التعليمية، العدد 8، 2009 .

4. مروة محمد عبد المنعم، الثقافة السياسية والاستقرار السياسي _ دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة (2004 _ 2020)، مجلة كلية السياسية والاقتصاد، العدد 11، 2021.

5. كامل حسون القيم وعادل خليل مهدي، دور الإعلام في تشكيل رأي عام إيجابي نحو المشاركة الانتخابية في العراق، مجلة الباحث العلمي، العدد 9 – 10، 2010 .

رابعاً / الدساتير والتشريعات الانتخابية .

1. دستور جمهورية العراق النافذ لسنة 2005

2. قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التونسية رقم (7) لسنة 2014

3. قانون انتخابات مجلس النواب الأردني النافذ رقم (6) لسنة 2016

4. قانون الانتخابات اللبناني رقم (44) لسنة 2017 .

5. التعليمات التنفيذية للانتخابات المجلس الوطني الاتحادي رقم (2 \ 3) لسنة 2019

6. قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النافذ رقم (31) لسنة 2019 .

7. قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020 .

التشريعات الأجنبية .

1. the Help America Vote Act 2002

2. text of Article (1 \ Section 6\ Sub-Article 5) of the Comprehensive Finance Law of the Government of Minnesota Government .

خامساً / المصادر الإلكترونية.

أ - التقارير والأدلة :

1. البيان التمهيدي من مركز كارتر حول عملية تسجيل الناخبين لاستفتاء جنوب السودان، مركز كارتر، 2010 .

2. التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية لعام 2016 ، الهيئة المستقلة للانتخابات في الأردن.

3. التقرير النهائي للبعثة الدولية لملاحظة الانتخابات في تونس، البعثة المشتركة للمعهد الديمقراطي والمعهد الجمهوري الدولي لملاحظة الانتخابات، 2019 .

4. التقرير التفصيلي للانتخابات النيابية العامة للمجلس التاسع عشر لعام 2020، الهيئة المستقلة للانتخابات في الأردن، 2020

5. بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، الاستعدادات والعمليات الانتخابية في العراق، تقرير رقم 5، بغداد، 2021 .

6. بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية في الجمهورية التونسية ، المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في افريقيا ، تقرير رقم 64 ، الطبعة الأولى ، 2020 .

7. تعزيز ثقة الناخبين في العملية الانتخابية (انتخابات مجالس المحافظات والاقليم)، مؤسسة النور العالمية، التقرير الرابع، 2019 .

8. دليل الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات، الاصدار الثالث، مطبوعات الاتحاد الأوروبي، فونيم، 2016

9. دليل مراقبة تسجيل الناخبين، مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بولندا، 2012 .

10. دليل الانتخابات الرئاسية الفلسطينية، لجنة الانتخابات المركزية، فلسطين، 2005 .

11. مقدمة إلى التصويت الإلكتروني اعتبارات جوهرية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بشأن العملية الانتخابية، مصر، 2015 .

ب - المواقع الإلكترونية :

1. إطار العمل القانوني، دليل البيانات الانتخابية، اكااديمية الانتخابات، متوفر على شبكة المعلومات

<https://openelectiondata.net/> ، تاريخ الزيارة (17 \ 2 \ 2022).

2. استمارة التقديم كموظف اقتراح في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لسنة 2021 ، على الموقع الإلكتروني، <https://www.t9iq.com/?m=1> ، تاريخ الزيارة (15 \ 2 \ 2022) .
3. إدارة مراكز الاقتراع، ص 8 _ 9، متوفر على شبكة المعلومات <https://www.iknowpolitics.org/en> ، تاريخ الزيارة (16 \ 2 \ 2022) .
4. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، الموقع الرسمي، <https://iheq.iq> / ، تاريخ الزيارة (6 \ 2 \ 2022) .
5. اللجنة الوطنية للانتخابات تصدر دليل الناخب والمرشح لتعزيز الشفافية، مقال منشور على صحيفة الخليج الإلكترونية، <https://www.alkhaleej.ae> / ، تاريخ الزيارة (11 \ 1 \ 2022) .
6. (2022) .
7. عبد الرزاق عبد الحسين، الإعلام والتثقيف الانتخابي، متوفر على شبكة المعلومات <https://annabaa.org/arabic/annabaaarticles/14219> ، تاريخ الزيارة (5 \ 2 \ 2022) .
8. موسوعة آيس للانتخابات، <https://aceproject.org/ace-ar/topics> ، تاريخ الزيارة (10 \ 2 \ 2022) .
9. الأمر الولائي الصادر من المحكمة الاتحادية العليا في العراق (العدد 3 \ أمر ولائي \ 2021)، منشور على الموقع الرسمي للمحكمة الاتحادية العليا، <https://www.iraqfsc.iq/index-ar.php> ، تاريخ الزيارة (15 \ 2 \ 2022) .
10. Funding Election Technology <https://www.ncsl.org/research/elections-and-campaigns/elections-2020.aspx> ,date of visit (10 \ 2 \ 2022) .
11. <https://circle.tufts.edu/latest-research/youth-who-learn> , date of visit (2 \ 2 \ 2022) .
12. Here's how states plan to spend the federal money they're getting for election security <https://statescoop.com/election-infrastructure-isac-reintroduce/> , date of visit (11 \ 2 \ 2022) .

سادساً / المصادر الأجنبية.

1. Ben Goldsmith and others , Case Study Report on Brazil Electronic Voting 1996 to Present , International Foundation for Electoral Systems .
2. Breaking the Barriers : Making Elections Accessible, Commission of India, New Delhi, 2020.
3. J . Mijin Cha and other , The Freedom to Voter for All-Americans , Demos , 2014 .
4. Sam Pwkojo and Peninah Sekabembe ,Voter Education for Informed and Ethical Voting, The Case of Uganda General Elections 2016, 2016 .
5. Sam Garrett , The Uniformed and Overseas Citizens Absentee Voting Act : Overview and Issues , Congressional Research Service , Volume 10 , No 66 , 2016 .
6. Swiss Confederation Federal Assembly Elections 20 October 2019 , ODIHR Needs Assessment Mission Report , Warsaw , 2019 .
7. Rola Abdel Latif and Matthew Emery ,Opinions on The Electoral Process and Democracy in Iraq ,International Foundation for Democratic Systems(IFES) , Washington , 2015.
8. Estelle H . Rogers , The National Voter Registration Act : Fifteen Years on , American Constitution Society for Law and Polity , Washington , 2009 .
9. Elections in Iraq - 2018 Council Representatives Election
10. International Foundation for Democratic Systems , Virginal ,2018 .
- 11.Election-Kjtil Borlaug , voter education The political education of Norwegian lower secondary school , UTBILDNIN & DEMOKRATI , VOL 14 , NR 3.
- 12.Poll works and polling places , The Election Assistance Commission (EAC) ,2017 .
- 13.Maximilian Herstatt and others , India's Electronic Voting Machines (EVMs) Social Construction of a "frugal" innovation , Working Paper 86 ,Maastricht University , 2014.
- 14.Nirvachan Sadan, Election Commission of India President, new Delhi , 2014 .
- 15.Office for Democratic Intentions and Human Rights, Federal Assembly Elections 23 October 2011, OSCE ODIHR Election Assessment Mission Reports.